أهمية الاستثمار الأجنبي وانعكاساته ودوره في دعم المشاريع الصغيرة

مقـــدمة :

ـ من أهم الأساليب الإقتصادية لسد الفجوة بين إقتصاديات الدول المقتدمة ، ودول العلم الثالث هي أمثلية الإستثمار ، أي تحقيق أكبر عائد ممكن من الإستثمار بأقل مخاطر وتكاليف حيث أصبحت قضايا الإستثمارات في الدول النامية هي الشغل الشاغل لها ، وذلك منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين .

كما إتسم الربع الأخير منه هذا القرن برغبة الدول في البحث عن الإستثمارات الدولية ، وجذب الشركات المتعددة الجنسيات بشتى الطرق والوسائل بإعتبار أن ظهور الشركات هو أحد مظاهر تقدم الكثير من دول العالم الثالث .

ـ فالجزائر عرفت عدة تحولات في مختلف الميادين السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، والثقافية ، ففي الميدان الإقتصادي تمت عدة إصلاحات جذرية وعميقة ، ومن أبرزها التوجه نحو إقتصاد السوق وخصخصة الشركات العمومية وتحرير التجارة الخارجية وإصلاح القانون الجبائي ووضع تشريعات جديدة حيث أصبح موضوع الإستثمار من المواضيع المعاملة الشئ تتبؤ مكان رئيسي في الجزائر من أجل رفع معدلات تنميتها الإقتصادية وتحقيق الإستقرار الإقتصادي ، والعمل على توفير حاجياتها الإنسانية ، وتنمية ثرواتها الوطنية ، ومن أجل التوصل إلى هذه الأهداف.

فإن ذلك يتطلب البحث عن السبل والأساليب الكفيلة لرفع الكفاءات الإقتصادية في إستغلال مواردها ، وزيادة طاقتها الإنتاجية وتعبئة مدخراتها الوطنية ، مما يعود عليها بأعلى الفوائد وأقل المخاطر ، ومع ذلك وبوضع قوانين وتشريعات ، تعمل على إستقطاب رؤوس الأموال وإستثمار مداخيلها .

ـ وبالرغم من ملاحظات بعض التحسينات عند المستوى الإقتصادي كتسجيل الإقتصاد الوطني معدل نموذجية للناتج المحلي الإجمالي ، وإنخفاض في كل حجم الديون الخارجية ، ومعدل التضخم كما سجل الإقتصاد الوطني إستقرار في سعر الصرف ، إلا أن الإستثمارات الأجنبية عرفت إقبال ضعيف في أغلب القطاعات الإقتصادية عدا بعض القطاعات وعلى رأسها قطاع المحروقات ، وقطاع الإتصالات.

ـ في الجزائر وحسب المخطط الإقتصادي الذي أعلن عن مخطط مارشال الحقيقي بمبلغ 50 مليون دولار من الإستثمارات في كل القطاعات الإقتصادية ولاج ، حيث لم يشهد بند من العالم الثالث ، ونسبة سكانه 35 مليون نسمة إنفراجا قويا في العلاقات ، وفي إقتصاد الجزائر التي إنضمت إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) التي مهامها هو السعي لحل مختلف النزاعات ومتابعة السياسات التجارية الوطنية .

وتطوير التجارة ، ومن هذا المنطق إشتهر التنافس بين الدول على جذب الإستثمار مما زاد في تنافس الشركات ، متعددة الجنسيات في أسواق السلع والخدمات ، وهذا ما يجعلنا تطرح الإشكاليات التالية :

01 ـ ماهي أهمية الإستثمارات الأجنبية في التنمية الإقتصادية ؟

02 ـ ما هي إنعكاساتها ؟

03 ـ ما هو دورها في دعم المشاريع الصغيرة (حالة دراسية في الجزائر ؟) .

ـ وللإجابة عن هذه الإشكاليات المعروضة ، وإختيار مدى صلحة الفرضيات فقد إستعنا بالمنهج الوضعي لتشخيص وتحليل وتفسير أبعاد ظاهرة الإستثمارات الأجنبية المباشرة والوقوف على أدلالتها .

ـ إنطلاقا من طبيعة الموضوع والأهداف المنوط إليها ، فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول ، بعد المقدمة جاءت على النحو التالي :

ـ إشتمل الفصل التمهيدي : على المحتوى المعرفي للإستثمار الأجنبي على إقتصاديات الدول المضيفة . حيث تم تقسيمه إلى مبحثين ، تناولنا :

ـ في المبحث الأول : عموميات حول الإستثمار ، ماهية الإستثمار الأجنبي ، وخصائصه وأنواعه .

أهمية الاستثمار الأجنبي وانعكاساته ودوره في دعم المشاريع الصغيرة

ـ وفي المبحث الثاني : الجوانب الأساسية للإستثمار الأجنبي : (دوافعه ، حوافزه ، مخاطره) .

ـ وخصص الفصل الأول : لأهمية الإستثمارات الأجنبية في التنمية الإقتصادية .

ـ المبحث الأول : المسار القانوني للإستثمار الأجنبي في الجزائر خلال مراحله : (التسعينات ومرحلة الثمانينات والتسعينات والألفية) .

ـ المبحث الثاني : فرصة الإستثمار الأجنبي في الجزائر (في المحروقات والمناجم والطاقة البشرية ، والهياكل القاعدية وفي القوة الصناعية وقوة السوق) .

ـ أما الفصل الثاني : تناولنا فيه إنعكاسات الإستثمار الأجنبي في التنمية الإقتصادية ، ودوره في دعم المشاريع الصغيرة .

ـ ففي المبحث الأول : آثار الإستثمار الأجنبي على الإقتصاد الجزائري (إيجابيا ، وسلبيا) .

ـ وفي المبحث الثاني : تناولنا فيه دوره في دعم المشاريع الصغيرة .

1 ـ رؤوس الأموال العربية المساهمة في الشركات والمؤسسات الفردية مع إعطاء أمثلة ، أو بمعنى أخر هل يمكن أن نجد إستثمارات عربية مستثمرة في الشركات الجزائرية ، والمؤسسات الفردية ؟

2 ـ الإستثمارات الأجنبية في الشركات والمؤسسات الفردية أو بمعنى أخر هل نجد كذلك رؤوس أموال أجنبية يتم إستثمارها في الشركات الجزائرية والمؤسسات الفردية ؟ وإلى أي حد يمكن لها أن تؤثر على المشاريع الصغيرة أو المؤسسات الفردية ؟

ـ مع تبيان الشركة العربية الجزائرية ، والشراكة الأجنبية إستثماريا . إضافة إلى دور الحكومة في الخدمة لإستثمار .

ـ وفي الأخير ختمت بحثي هذا بخاتمة ضمنتها خلاصة للأفكار الأساسية التي وردت في البحث ، وما تمخض عنها من نتائج .

ـ الفصل التمهيدي : عموميات حول الإستثمار الأجنبي .
ـ المبحث الأول : المفاهيم الأساسية للإستثمار الأجنبي .
ـ تلجأ الدول النامية إلى الرأس المال الأجنبي الذي تستقبله على شكل " إستثمار أجنبي " ، وذلك نتيجة إلى أن تلك الدول ليست لها المقدرة على التغطية المالية الكافية للمشاريع الإستثمارية ، وهذا النوع من الإستثمار يتميز بسمات تميزه عن باقي الإستثمارات ، كما أنه معرض للمخاطر في الدول النامية التي تحول إلةى عدم تدفقه ، وينقسم إلى قسمين :
ـ الإستثمار الأجنبي ، والمحرك الرئيسي له .
ـ المطلب الأول : تعاريف حول الإستثمار الأجنبي .
ـ تعددت المفاهيم والتعاريف حول الإستثمار الأجنبي . فحسب :
الفرع الأول : صندوق النقد الدولي FMI :
ـ الإستثمارات الأجنبية المباشرة هي تلك الإستثمارات الموجهة لإنشاء أو زيادة في شكل منفعة دائمة في مؤسسة تقوم بنشاطاتها في الإقليم الإقتصادي لبلد أخر غير البلد المستثمر (19 .
الفرع الثاني : حسب محاسبي ميزان المدفوعات :
ـ الإستثمار الأجنبي هول كل تدفق مالي إلى مؤسسة أجنبية أو كل حيازة جديد من حصص الملكية داخل مؤسسة أجنبية شرط أن يحصل غير المقيمين على الأغلبية في هذه المؤسسة .

---

(1) أنظر عشاب ، ميزان المدفوعات سلسلة دروس في التجارة الدولية محاضرات غير منشورة بالمدرسة العليا لتجارة ، 6 ص 28 .

وهذه الحصة تختلف أهميتها من بلد إلى أخر حيث على المستوى الدولي 20 % من رأس المال المؤسسة في بعض الدول تكفي بنسبة 10 % لكي يكون الإستثمار المباشر .

ـ الفرع الثالث : حسب قاموس منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OCDE) :

ـ يمكن إستخراج مفهومين هما :

ـ أولا : المفهوم الأول : الإستثمار الأجنبي المباشر هو إستثمار يوجه بغرض إقامة علاقات إقتصادية مع مؤسسة ويشمل على الخصوص :

ـ الإستثمار الذي يؤدي إلى ممارسة تأثير حقيقي في تسيير مؤسسة كبيرة ومتوسطة .

ـ إنشاء أو توسيع مؤسة أو فرع تابع لمؤسسة مملوكة بالكامل لصاحب رأس المال .

ـ الحيازة التامة لمؤسسة جديدة أو قائمة .

ـ المساهمة في ملكية مؤسسة جديدة أو قائمة (1) .

ـ منع قرض على المدى الطويل 5 سنوات فما فوق :

ـ ثانيا : المفهوم الثاني : المستثمر الأجنبي القائم بالإستثمار الأجنبي المباشر هو كل شخص طبيعي ، أو مؤسسة عمومية ، أو خاصة تتمتع أولا الشخصية المعنوية وكل دولة أو مجموعة أشخاص طبيعين مرتبطين فيما بينهم أو كل مجموعة مؤسسات تتمتع بالشخصية المعنوية .

---

1 ـ أنظر عشاب مرجع سابق ص 28 .

مرتبطة فيما بينها إذا كان يملك مؤسسة تقوم بالإستثمار الأجنبي المباشر في الخارج بمعنى فرع أو شركة تابعة تقوم بأعمال في بلد أخر غير بلد المستثمر أو موطن إقامته .

ـ كما أنه يعرف على أنه " إستخدام المدخرات في تكوين الإستثمار أو الطاقات الإنتاجية الجديدة القائمة أو تجديدها " (1) .

ـ وهذه الطاقات الإنتاجية أو الإستثمارات ماهي إلا سلع إنتاجية أي سلع تتبع أغراض الإستهلاك بل تساهم في إنتاج غيرها من السلع أو الخدمات .

وتسمى هذه السلع أيضا " السلع الرأسمالية " ، أي السلع التي تمثل رأس المال العيني أو الحقيقي الربح ، مثلا : إنشاء فندق ، مصنع ... إلخ (2) .

ثالثا : معنى الإستثمار الواسع : ينحصر إضافة إلى الطاقة الإنتاجية أو الإضافة إلى رأس المال .

ـ ومعناه الضيق : ينحصر بزيادة الفرد لثروته ، والمحافظة عليها ، فإنه قام فرد مثلا : بشراء منزل للسكن فإن إستثماره في هذا الأصل " المسكن " يحقق له مكاسب رأس مالية نتيجة لإرتفاع المستثمر في شراء المساكن أو المنازل .

ـ وتعريفه إقتصاديا : الأنشطة المتعلقة بشراء أصول الإنتاج أو الخدمات بهدف زيادة الثروات إلى حدها الأعلى أو بعبارة أخرى بهدف دافع الربح ، وحتى يكون للمستثمر فرصة لتحقيق الأرباح ، وهناك إحتمال لتحمل الخسارة .

---

1 ـ أنظر عشاب مرجع سابق ص 28 .

2 - lunder peter economies international pour edition economisaun 1989 page 44

وهنا يتطلب عند عملية الإستثمار التوازن بينة عنصري العائد والمخاطرة .

ـ كما يعتبر الإستثمار أنه الطلب في الآ لات والأجهزة والموارد التي تسمح بالقيام بالإنتاج (1) .

ـ رابعا: الإستثمار الأجنبي في صورة شركات متعددة الجنسيات :

ـ تعتبر هذه الشركات من أهم الأشكال هذا الإستثمار والمحرك الرئيسي له ، ولها فروع متعددة تمتد إلى عدة دول مختلفة ، ولكنها تدار مركزيا من مركزها الرئيسي في الوطن الأم ، فهي تحتل المرتبة الثالثة ، ضمن تطور الرأسمالية في الوقت الحالي ، ويسميها البعض " عابرات القارات " ، فهي المحرك الرئيسي ، والأساسي للعولمة وأدى بروزها إلى خلق تجديدات على هياكل كل الأسواق والقواعد المتحكمة في مختلف الأنشطة ، وقد عرفها " VENON " بأنها المنظمة التي يزد رقم أعمالها ومبيعاتها عن 100 مليون دولار والتي تملك تسهيلات أو فروعها إنتاجية في 6 دول أجنبية أو المئن (02) .

---

1 ـ أنظر عشاب ، المرجع السابق ص 426 – 427 .

2 ـ أنظر فريد النجار الإستثمار الدولي ، والتنسيق الضريبي ديوان المطبوعات الجامعية ـ الجزائر ص 23 ,

المطلب الثاني : خصائص الإستثمار الأجنبي :

ـ للإستثمار الأجنبي عدة خصائص منها :

ـ مصاريف الإستثمار التدفقات النقدية ، مدة حياة الإستثمار إضافة إلى خصائص أخرى .

ـ الفرع الأول : مصاريف الإستثمار : عبارة عن إنفاق مجموعة من الأموال للحصول على إستثمار وتحوي كل من تكاليف إستثمارية وتكاليف التشغيل التي تتعلق بتحضير الإستثمارات (1) .

ـ أولا : تكاليف إستثمارية : تتمثل في التكاليف الضرورية لإقامة الإستثمار ، وهي كالتالي :

أ ـ تكاليف خاصة لإعداد الأصول الثابتة كالنقل .

ب ـ تكاليف إجراء التجارب .

ج ـ تكاليف خاصة بالأصول الثابتة كالأراضي .

د ـ تكاليف متعلقة بالتصميمات والرسوم الهندسية للإستثمار .

ـ ثانيا : تكاليف التشغيل :

ـ هي تكاليف ضرورية لإستغلال طاقات ، الإستثمار الإنتاجية ، وذلك بعد وضع الإستثمار في حالة التشغيل ،ومن أمثلة ذلك تكاليف المواد اللازمة للإنتاج المتعلقة بها كمصاريف النقل وأجور العمال .

ثالثا : التدفقات النقدية : ويقصد بها ذلك الفرق بين المدخلات والمخرجات النقدية سواء من خلال التجهيز أو الإنشاء حتى العمر المتوقع وهي كمثل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها مستقبلا .

---

1 ـ أنظر : عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2003 ، ص 251 .

حيث تحسب هذه النفقات بالعلاقات التالية :

- التدفق النقدي الإجمالي .
- نفقات الإستثمار - مداخيل الإستثمار .
- التدفق النقدي الصافي = التدفق النقدي الإجمالي (الضرائب + مستحقات الغير) .
- التدفق النقدي الصافي : المبلغ المنتظر بعد طرح جميع المستحقات بعد الإستثمار .
- الفرع الثاني :

1 - مدة حياة الإستثمار :

- هي المدة التي يكون فيها الإستثمار في حالة عطاء أي التي يحقق فيها إيرادات صافية أي الفترة المقدرة للتدفقات النقدية الموجبة ، ونميز في مدة حياة الإستثمار عمر إقتصادي ، والذي نقصد به الفترة التي يكون فيها تشغيل الإستثمار إقتصاديا أي تحقيق أقل تكلفة مع وجود عائد وعمر إنتاجي والذي هو عبارة عن الفترة التي ينتظر أن يكون من خلالها الإستثمار صالحا للإنتاج .

2 - القيمة الباقية : تمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكفلة الأولية للإستثمار إضافة إلى خصائص أخرى منها :

أ - تركيز الإستثمارات الأجنبية في الدول النامية .

ب - إتجاه إستثمارات الأجنبية من الدول الأم إلى الدولة المضيفة إبتعادا عن مشكلات البيئة والضرائب والمنافسة الطاحنة في الدولة الأم .

ج - في حالة تدني قيمة العملة في الدولة المضيفة يتركز الإستثمار الأجنبي على التصدير ، وأيضا حالة إنخفاض تكاليف الإنتاج المحلية فتزداد قدرته التنافسية في السوق العالمي كما تسيط على التكنولوجية الحديثة .

د - يتمركز الإستثمار الأجنبي في الدول الغربية حيث تعتبر أمريكا أكبر مستورد للإستثمارات الدولية (1) .

---

1 - أنظر فريد النجار المرجع السابق ، ص 21 – 22 .

ـ المطلب الثالث : أنواع الإستثمارات :

الفرع الأول غير منطقي :

1 ـ الإستثمار الفردي : يتمثل في ما يوجهه الفرد عن مدخراته أو مدخرات الغير إلى تكوين رأس مال حقيقي جديد .

2 ـ إستثمارات الشركات : يتمثل في رأس مال الحقيقي الجديد الذي تقوم الشركات ، بتكوينه وتمويله إما عن طريق الإحتياطات التي يتم تكوينها من الأرباح المحتجزة أو من القروض التي يتحصل عليها .

3 ـ الإستثمار الحكومي : وهو رأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم الحكومة بتكوينه وتمويله إما من فائض الإيرادات عن الإنفاق العادية ، أو من القروض التي تطرحها للإكتتاب العام ، أو من حصيلة القروض الأجنبية .

4 ـ الإستثمار الوطني والإستثمار الأجنبي : إذا كانت المدخرات ، يتم توجيهها لتكوين رأس مال حقيقي جديد داخل الدولة فيكون هذا إستثمار وطني أما إذا خارج الدول أو دولة أجنبية فهو " إستثمار أجنبي " .

5 ـ الإستثمار التلقائي والإستثمار المتحفز : الإستثمار التلقائي هو الذي تقوم به الدولة دون إعتبار لها يدره في عائد ، ومن أمثلة ذلك إستثمارات الحكومة لإقامة الصناعات الثقيلة أو الصناعات الحربية .

ـ أما الإستثمار المتحفز فهو الذي يقبل ، عليه الأفراد بدافع تقوع عائد حجز عنه ولولا ذلك لما أقبلوا عليه 01) .

---

1 ـ أنظر : منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في مجال الإستثمار منشأة المعارف مصر ، 1999 ، ص 249 .

6 ـ الإستثمار العيني والإستثمار النقدي : العيني هو عملية إستخدام السلع والخدمات في تكوين طاقات إنتاجية جديدة أو المحافظة على الطاقات الإنتاجية الموجودة أصلا في المجتمع أو تجديدها .

ـ أما النقدي فهو المقابل النقدي للإستثمار العيني معبرا عنه بالعملة المحلية أو العملة الأجنبية .

7 ـ الإستثمار الإجمالي : ويشمل الإحلال والزيادة في رأس المال على السواء ، أي يشمل الإستثمار اللازم لتغطية الإستهلاك الرأسمالي زائد الإستثمار الذي يتجه نحو تكوين رؤوس الأموال .

8 ـ الإستثمار الصافي : ـ وهو عبارة عن خلق سلع رأسمالية جديدة تزيد عن القدرة الإنتاجية للمجتمع أو بعبارة أخرى تراكم رأس مال جديد يضاف إلى ما هو موجود في رأس مال حاضر .

ـ وهناك تقسيم جديد للإستثمارات من حيث كونها مباشرة وغير مباشرة .

الفرع الثاني : الإستثمار الأجنبي المباشر : ـ يقصد به قيام منظمة أو بلد معين بإستثمار أمواله في بلد أخر ، أو حتى شخص عن طريق الملكية الكاملة للمشروع ، أو الجزئية ، وذلك لتحقيق الربح (1) .

ـ ويأخذ الأشكال التالية :

1 ـ الإستثمار المشترك : أنه يكون أحد أطراف القائم بالإستثمار طرف أجنبي وله الحق الكافي في إدارة المشروع أو عملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه ، ويكون المشاركة في رأس المال والخبرة وبراءة الإختراع والعلامة التجارية (2) .

---

1 ـ أنظر : قايد زينب وأخرون الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ـ مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية جامعة جيلالي اليابس ، بلعباس 2005 ، ص 19 .

2 ـ أنظر عبد السلام أبو قحف الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية مؤسسة شباب الجامعة سنة 2003 ـ ص 13 – 14 .

(1- 2) الإستثمار المملوك للمستثمر الأجنبي : وهي من الإستثمارات المفضلة لدى الشركات متعددة الجنسيات ، حيث تقوم هذه الأخيرة بإنشاء فروع للتسويق والإنتاج أو أي نوع من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدماتي بالدول المضيفة (1) .

(1-3) الإستثمار في المناطق الحرة : يعد الإستثمار في المناطق الحرة إستثمار مباشر .

2 ـ الإستثمار الأجنبي الغير المباشر : الفرع الثالث حسب التقسيم :

ـ يتم عن طريق قيام شخص أو منظمة من بلد ما بشراء أسهم وسندات المشروع في بلد أخر بغية تحقيق عائد .

ـ هو الإستثمار المعروف بإستثمار المحفظة أي الإستثمار في الأوراق المالية دون ممارسة الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الإستثماري .

ومن أشكاله :

ـ (1-1) : أشكال الإستثمارات الأجنبية غير المباشرة في مجالات التصنيع والإنتاج:

أ ـ التراخيص (الإمتياز) : إمتياز الإنتاج أو التصنيع أو إستخدام العلامات التجارية فهي عبارة عن إتفاق أو عقد يتم بموجبه تصريح الشركات متعددة الجنسيات للمستثمر الوطني أو أكثر (قطاع الأبحاث الإدارية أو الهندسية ... إلخ) ، وذلك مقابل عائد مادي يتفق عليه ويتضمن الترخيص : التصميمات الهندسية والصناعية ، التدريب ، أساليب ضبط والرقابة على الجودة التصميم الداخلي للمصنع أو المتجر .

ـ وتعد التراخيص أحد الطرق التي تعتبر عليها شركات متعددة الجنسيات في نقل إنتاجها من الدولة إلى الأسواق الدولية دون الحاجة إلى إتفاق إستثماري (2).

1ـ أنظر قايد زينب المرجع السابق ص 19 .

2 ـ أنظر عبد السلام أبو قحف إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي ديوان المطبوعات الجامعية ص 494 .

ب ـ إتفاقيات المشروعات العمليات تسليم المفتاح :

ـ بموجب إتفاق أو عقد يبرم بين طرفان الأجنبي والوطني حيث يقوم الأول بإنشاء المشروع الإستثماري والإشراف عليه حتى بداية التشغيل وعند وصول المشروع إلى مرحلة التشغيل يتم تسليمه إلى الطرف الوطني (1) .

ج ـ عقود التصنيع وعقود الإدارة ـ عقد التضييع : هو إتفاق بين الشركة متعددة الجنسيات ، وإحدى الشركات الوطنية (عامة أو خاصة)، وفي الدولة المضيفة ، ويتم بموجبه قيام الطرف الثاني بالتصنيع وإنتاج سلعة نيابة عن الطرف الأول ، أي إتفاقية إنتاج بالوكالة وأحيانا تكون هذه الإتفاقية طويلة الأجل كما أنه الطرف الأجنبي يتحكم في إدارة عمليات المشروع ومختلف أنشطته .

ـ أما عن عقود الإدارة : هي عبارة عن إتفاقيات أو مجموعة من الترتيبات والإجراءات القانونية ، وبموجبه يتم قيام الشركات متعددة الجنسيات بإدارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الخاصة بمشروع إستثماري معين في دولة مضيفة وذلك مقابل عائد مادي معين أو المشاركة في الأرباح ـ ومثال ذلك : سلسلة فنادق هيلتون في جميع أنحاء العالم (2) .

د ـ عقود إمتيازات الإنتاج والتضييع الدولي من الباطن :

ـ هو عبارة عن إتفاقية بين وحدتين إنتاجيتين شركتين أو فرعين من فروعهما .

مثلا : بموجبها يقوم أحد الأطراف بإنتاج ، وتوريد أو تصدري قطع الغيار أو المكونات الأساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الأول الذي يقوم بإستخدامها في إنتاج السلعة النهائية وبعلامته التجارية .

---

1 ـ أنظر عبد السلام أبو قحف إقتصاديات للأعمال والإستثمار الدولي المرجع السابق ص 494 .

2 ـ أنظر عبد السلام أبو قحف إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي المرجع السابق ص 15 .

الفرع الثالث : أشكال الإستثمارات الأجنبية غير المباشرة في مجالات التسويق والإنتاج .

أ ـ عقود الوكالة (الوكلاء) : هو عبارة عن إتفاقية بين طرفين يتم بموجبها قيام أحد الأطراف (الأصيل) بتوظيف الطرف الثاني بالقيام ببيع أو تسهيل وإبرام إتفاقيات بيع سلع ومنتجات الطرف الأول الطرف ثالث هو المستهلك النهائي أو الصناعي .

ب ـ الموزعون : الموزع هو العميل يقوم بالشراء المباشر من المصدر أو الشركات متعددة الجنسيات بغية إعادة بيعه ، كما يحصل على إمتيازمن المصدر بخدمة سوق معين ، يعني أن يكون الموزع المستورد الوحيد لمنتجات إحدى الشركات الأجنبية حيث يقوم بالبيع لتجار الجملة أو التجزئة أو الإثنين معا أو مباشرة للمستهلك الأخير أو الصناعة في سوق معين (1) .

ج ـ المعارض الدولية : هو قيام مستثمر بعرض منتجاته في دولة أجنبية .

---

1 ـ أنظر عبد السلام أبو قحف إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي ، المرجع السابق ص 513 .

المبحث الثاني : الجوانب الأساسية للإستثمار الأجنبي :

ـ المطلب الأول : دوافع الإستثمار الأجنبي .

ـ إن قرارات الإستثمارات الأجنبية في الدول الأجنبية تتم عن طريق دافع تخفيض المخاطر وزيادة العائد إضافة إلى الرغبة في إشباع الطلب المحتمل والتقدم العلمي والتكنولوجي .

الفرع الأول : زيادة العائد : تعمل الشركات متعددة الجنسيات على تحقيق عائد أكبر دون أن يصاحبه زيادة في المخاطر التي تتعرض لها الشركات الأم وهو من دوافع الإستثمار الأجنبي تأتي ميزة التنويع الدولي للنشاط بواسطة المنافسة في السوق المحلية التي قد تكون في مكان يصعب فيها على الشركة تحقيق عائد مميز على إستثماراتها المحلية ، ويأتي ذلك نتيجة للتخلص من التكاليف المصاحبة للتصدير أو تحقيق تطورات بعض تكاليف الإنتاج .

الفرع الثاني : تخفيض المخاطر : عندما يكون معامل الإرتباط بين عوائد الإستثمار ضعيفا يمكن للمؤسسة أو الشركة تخفيض المخاطر التي تتعرض لها ويحدث العكس عندما يكون معامل الإرتباط قويا نتيجة لمواجهتها نفس الظروف ذات الطبيعة العامة وهذا بالنسبة للإستثمارات المحلية ، ويتوقع أن يكون معامل الإرتباط لعوائد الإستثمارات المحلية وعوائد الإستثمارات في دولة أجنبية أقل قوة أي من غير المتوقع أن تكون الدورات الإقتصادية لدولتين متماثلة أو أن تسيير معدلات التضخم على نفس الوتيرة (1) .

---

1 ـ أنظر فريد النجار المرجع السابق ص 21 – 22 .

الفرع الثالث : الرغبة في إشباع الطلب المحتمل : فإذا توقع المستثمر أو المنتج لأي سلعة أن هناك زيادة في الطلب على سلعته في السوق المستهدف فإنه يتوسع في قدرته الإنتاجية لأن الهدف الأساسي هنا هو إشباع الطلب المحتمل ، وينتج عنها زيادة في الطاقة الإنتاجية للفروع المنتجة .

الفرع الرابع : التقدم والتكنولوجية : تعد هذه المسألة في غاية الأهمية للمشروعات التي ترى فيها ضرورة للمحافظة على مراكزها التنافسية داخل الأسواق 01) .

ـ المطلب الثاني : حوافز الإستثمار الأجنبي :

ـ نتلخص في مجموعات من العناصر التي تظهر وتؤكد أن الإستثمارات الأجنبية ليست عملية عقوبة بل هادفة خاضعة لمحددات تؤثر في طريقها ، وتجسيد في سياسة إقتصادية واضحة وهي تظهر في 03 عناصر .

الفرع الأول : العنصر الإقتصادي : ويتكون من :

أولا : النمو الإقتصادي : هذا العامل محفز للأجانب ومستقطب للشركات متعددة الجنسيات لأن الدول المضيفة قدرا كبيرا من التقدم لمواكبة العصر والنجاح المسجل ، والإستثمار وتحقيق رأس مال والعمل بطريقة ناجحة ، وفي هذه الظروف من الإستقرار في السوق الكلي والملائمة لخلق معدلات إستثمارية جد عالية لنمو إقتصادي مرتفع فإن المناخ الإقتصادي يتميز بتضخيم غير مؤثر منخفض وأرصدة ميزانية مستقرة ، ومعدلات قائدة وموازين مدفوعات ملائمة للسوق (2).

---

1 ـ أنظر فريد النجار نفس المرجع السابق ص 21 .

2 ـ أنظر زايدي بلقاسم الإستثمارات الأجنبية في المغرب العربي تحليل وأفاق منشورات الحقوقية ص 80 .

ثانيا : حجم السوق المحلي : يؤثر حجم السوق المحلي على مردودية الإستثمار وهو يعتمد على المساحة ، وعدد السكان ولكن أيضا على القدرة الشرائية لدى المستهلكين ، فالدول التي لها مداخيل عالية حسب كل فرد من السكان تكون أكثر قابلية لإستقبال الإستثمارات الأجنبية ، وحتى بالنسبة للدول الصغيرة المجاورة للأسواق الكبرى التي تحتل مواقع إستراتيجية يمكن أن تكون محل إهتمام الشركة الأجنبية .

ثالثا : الخوصصة : أصبحت الدول تهتم بخوصصة مؤسساتها العمومية لتصبح مندمجة في السوق الدولي وتحديات العولمة .

رابعا : العمل على تشجيع رؤوس الأموال المهاجرة : تعرف رؤوس الأموال بالأموال التي يمكن الإحتفاظ بها محليا ، وتساهم هذه الظاهرة والمتمثلة في هروب الأموال المحلية ، في فقدان الدول المضيفة لمصداقياتها لدى المستثمر الأجنبي لأنها تقوم بالتخلي عن مشاريع الإستثمار المبرمجة 01) .

خامسا : تثمين الموارد البشرية : تعتبر الموارد البشرية القاعدة الأساسية لإستيعاب وتطوير جميع الإبتكارات التكنولوجية وجلب المزيد من الإستثمارات الأجنبية وهذا لوجود يد عاملة مؤهلة

سادسا : السياسة الإقتصادية : تتمثل في السياسة الجبائية الميزانية التقديرية السياسة التجارية الصناعية ، وجود سياسات إقتصادية عديدة تؤثر في إستثمار الشركات الأجنبية كالمتصلة بالأجور ، والأسعار ومعدل الصرف والفائدة والضريبة .

---

1 ـ أنظر زايدي بلقاسم المرجع السابق ص 80 .

ـ الفرع الثاني : العنصر القانوني : توجد أهمية كبيرة للتشريعات والقوانين التي تنظم العلاقات بين الدول المضيفة والمستثمر الأجنبي ، وقوانين أخرى تحفز الإستثمارات والمناسبة ، وتضمن حقوق المستثمر والدولة ، ولهذا تعمل كل الدول على تغيير وتحسين تشريعات الإستثمار في كل سنة بهدف إلغاء كل العراقيل التي تمنع دخول المستثمرين إلى هذه الدول مثل : النقل الإعلان ، الخدمات البنكية والمالية .

ـ توفير الحماية وتبسيط إجراءات الإستثمار وإلغاء قيود الأرباح وتحويلها (1).

ـ الفرع الثالث : العنصر السياسي : إن وجود إطار في السياسات الملائمة ضروري لتوفير مناخ مناسب للإستثمار يتميز هذا الإطار بالإستقرار السياسي إذ من الجائز أن تبذل الدول مجهودات كبيرة وتشجع الإستثمارات الخاصة ولكن تذهب أدراج الرياح إذا سادت روح التشاؤم في أوساط المتضمنين .

الفرع الرابع : نظرية الموقع : محور إهتمام نظرية الموقع ترتبط بقضية إختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقرا للإستثمار والأنشطة الإنتاجية أو التسويقية ...إلخ. وتهتم هذه النظرية بالعوامل المرتبطة بالتكاليف ، وبمعنى أخر أنها ترتكز على محددات وعوامل موقعية أو البيئة المؤثرة على قرار الإستثمار وكذلك على قرار المفاضلة بين الإستثمار وبين التصدري وتتمثل هذه العوامل فيما يلي :

---

1 ـ أنظر زايدي بلقاسم المرجع السابق ص 80 .

1 ـ العوامل التسويقية (السوق) : ـ مثل درجة المنافسة ،منافذ التوزيع والحالات الإعلان حجم السوق معدل نمو السوق درجة التقدم التكنولوجي الرغبة في المحافظة على العملاء السابقين وإحتمالات التصدير للدول الأخرى .

2 ـ العوامل المرتبطة بالتكاليف : تتمثل في الموارد الخام والمواد الأولية ، ومدى توفير الأيدي العاملة مستويات الأجور ، مدى توافر الأجور ، مدى إنخفاض تكاليف نقل المواد الخام والسلع الوسيطية والتسهيلات الإنتاجية الأخرى .

3 ـ إجراءات الحماية : مثل العريفة الجمركية ، نظام الحصص ، القيود المفروضة على التصدير والإستيراد .

4 ـ العوامل المرتبطة بمناخ الإستثمار الأجنبي : الإستقرار السياسي وإجراءات تحويل العملات الأجنبية والتعامل فيها ومدة ثبات أسعار الصرف نظام الضرائب مدى التكييف مع بيئة الدول المضيفة .

ـ الحوافز والإمتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب .

عوامل أخرى :

ـ مثل الأرباح المتوقعة ، المبيعات المتوقعة ، الموقع الجغرافي ، مدى توافر الثروات الطبيعية والقيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج إمكانية التجنب والتهرب الضريبي ، وقد وجدت نظرية الموقع بصورة معدلة ، ويرجع الفضل في هذه النظرية إلى " رويوك " و " سيموندس " حيث إقترح أن العمال والإستثمارات الدولية ، والأنشطة المرتبطة بهما تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل (1).

---

1 ـ أنظر عبد السلام أبو قحف نظرية التمويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية ، ديوان المطبوعات الجامعية ص 60 .

ـ المطلب الثالث : المخاطر التي يتعرض لها الإستثمار الأجنبي :
من المخاطر التي يتعرض لها المستثمر الأجنبي في الدولة المضيفة نجد المخاطر السياسية ، ومخاطر سعر الصرف .
الفرع الأول : المخاطر السياسية : يعرف بريلي ومايرز المخاطر السياسية التي يتعرض لها المستثمر الأجنبي بأنها " نقص الحكومة الأجنبية وعودها السبب أو لأخر ، وذلك بعد تنفيذ الإستثمار " .
ـ في بادئ الأمر يكون تأثير المخاطر السياسية محدود ولكن في ما بعد تتحول تلك المخاطر إلى إستيلاء الدولة المضيفة على منشأت المستثمرين الأجانب وينجم عن ذلك نتائج وخيمة على المستثمرين المعنيين فهم يحاولون العمل على الحد من وقوع تلك المخاطر ومن أهم الأساليب التي يتعونها هي :
ـ تقوم بربط عمليات الفرع الأجنبي بالشركة الأم ، وتصبح هذه العمليات مرتبطة بالشركة نفسها ، وتعتمد كليا على الخبرة الفنية ، كما يقوم الفرع الأجنبي بإنتاج وسيطي ويستكمل في الشركة الأم في تملكه الدولة المضيفة . ومثال ذلك شركة FORD الأمريكية للسيارات فتقوم هذه المضيفة بإنتاج جزء من أجزاء السيارة وذلك في دولة ما ويقوم فرعها في دولة أخرى بإنتاج الجزء الأخر (1) .
ـ الفرع الثاني : مخاطر أسعار الصرف : تنجم عن التقلب في أسعار الصرف بين العملات ، وهذه المخاطر يتعرض لها المستثمر الأجنبي ، أحيانا يقاس التقلب في سعر الصرف بمعدل العائد الشهري الذي يحققه والذي يمتلك رصيد من عملية معينة .

---

1 ـ انظر منير إبراهيم هندي الفكر الحديث في مجال الإستثمار ديوان المطبوعات الجامعية ص 249 – 250 .

3 ـ مخاطر المنظمة : وهي مخاطر طريقة أسعار كافة الأوراق المالية وبصرف النظر المنشأة المصدرة لتلك الأوراق وطالما أن مصدرها ظروف إقتصادية وسياسية أو غيرها فإنه يصعب على المستثمر الأجنبي التخلص منها أو تخفيضها . وتتعلق أيضا بالنظام العام وحركتها وعوامل سياسية .....

ـ ومثل هذه العوامل لا ترتبط بنوع معين من الإستثمار ، وإنما عندما تقع أو يصب مجالات وقطاعات الإستثمار (1) .

ولا يتوقع لتلك ، المخاطر تأثير متساوي على أسعار كافة الأوراق المالية المتداولة في سوق رأس المال .

ـ ويشير فرنسيس " FRANCIS " إلى أن المنشآت التي تتسم بإرتفاع المخاطر المنظمة لعائد أسهمها ، هي تلك التي تنتج سلعا أساسية ، وكذا المنشآت التي يتميز هيكلها التالي بإرتفاع نسبة الإفتراض في الوقت الذي تتسم فيه مبيعاتها بالموسمية إضافة إلى المنشآت الصغيرة نسبيا .

4 ـ المخاطر غير المنتظمة :

ـ وهي مخاطرة ناجمة عن ظروف المنشأة أو ظروف الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة حيث أن التغييرات في السعر سهم منشأة ما التي تنتج عن المخاطر المنتظمة لإرتباط بينهما ، وبين التغييرات التي تحدثها المخاطر غير المنتظمة لإرتباط بينهما وبين التغييرات التي تحدثها المخاطر غير المنتظنمة لسعر سهم المنشـأة الأخـــرى(01).

---

1 ـ منير إبراهيم هندي المرجع السابق ص 249 – 250 .

2 ـ طاهر حيدر مروان مبادئ الإستثمار منشورات الحقوقية ص 249 – 250 .

أي أن هذه المخاطر عندما تقع قد تصيب مجال معين من الإستثمار ولا تصيب مجال أخر فإنه يمكن للمستثمر تخفيض تلك المخاطر بتنويع ومكونات محفظة أوراقه المالية (1) .

ـ ويمكن تلخيص المخاطر الكلية للإستثمار الأجنبي فيما يلي :

أ ـ مخاطر التوقف عن سداد الإلتزامات :

ـ تنشأة عن التغير في سلامة المركز المالي للمنشأة فمثلا : عندما تصدر المنشأة أوراق مالية جديدة أسهما كانت أم سندات أو عندما تنفذ إقتراحا إستثماريا ما فقد يكون لذلك تأثير على مدى سلامة المركز المالي للمنشأة إذ قد تقترب أو تبتعد من مخاطر التوقف عن سداد وما عليها من الإلتزامات ، وهو ما ينعكس في النهاية على القيمة السوقية للأوراق المالية (2) .

ب ـ مخاطر سعر الفائدة : تنشأة مخاطر سعر الفائدة نتيجة التغير في أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة ، وهي تصيب كافة الإستثمارات ، بصرف النظر عن طبيعة وظروف الإستثمار ذاته . وكقاعدة عامة فإنه مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كلما إرتفعت مستويات أسعار الفائدة في السوق إنخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة والعكس صحيح .

ج ـ مخاطر السوق : وهي المخاطر الناجمة عن عدم القدرة على إسداد الأموال المفترضة لغايات الإستثمار ، وحتى عن عدم القدرة على تحويل الإستثمارات إلى سيولة نقدية بأسعار معقولة .

---

1 ـ منير إبراهيم هندي المرجع السابق ص 249 – 250 .

2 ـ منير إبراهيم هندي المرجع السابق ص 249 – 250 .

أهمية الاستثمار الأجنبي وانعكاساته ودوره في دعم المشاريع الصغيرة

وتنشأ نتيجة الإتجاهات الصعودية والنزولية التي تطرأ على سوق رأس المال لأسباب إقتصادية ، سياسية ، أو إجتماعية ... إلخ في الدولة المصنفة أو الدولة الأم .

د ـ مخاطر القوة الشرائية للنقود : ـ يقصد بالمخاطر الشرائية تعرض الأموال المستثمرة لإنخفاض في قيمتها الحقيقية أي في قوتها الشرائية فحتى لو إرتفعت القيمة النقدية للإستثمار وقد يكون ذلك نوع من الوهم إذا كانت مستويات الأسعار قد إرتفعت المعدلات أكبر 01) .

هـ ـ مخاطر العمل : تنتج عن الإستثمار في أدوات عائدة في مجال عمل معينة قد يفشل هذا العمل وبالتالي لا تحقق أهداف الإستثمار .

و ـ المخاطر الإجتماعية والتنظيمية : مخاطر تنتج عن التغييرات العكسية في الأنظمة الإجتماعية والتعليمات والقوانين التي يكون من شأنها التأثير على مجالات الإستثمار وأسعار أدوات الإستثمار .

د ـ المخاطر الإدارية : تنشأ مخاطر الإدارة نتيجة لإتخاذ قرارات خاطئة في مجال الإنتاج أو التسويق أو الإستثمار من شأنها أن تترك أثار عكسية على القيمة السوقية للأوراق المالية . (2).

---

1 ـ أنظر منير إبراهيم هندي المرجع السابق ص 249 – 250 .

2 ـ أنظر منير إبراهيم هندي المرجع السابق ص 246 – 248 .

أهمية الاستثمار الأجنبي وانعكاساته ودوره في دعم المشاريع الصغيرة

الفصل الأول ـ أهمية الإستثمارات الأجنبية في التنمية الإقتصادية .

ـ المبحث الأول : ـ المسار القانوني للإستثمار الأجنبي في الجزائر :

ـ حاولت الجزائر بعد إسترجاع إستقلالها تطوير إقتصادها المحطم ، وعملت على وضع قوانين وأنظمة تشريعية تنظيم مجموع النشاطات الإستثمارية فوق ترابها ، وقد عرف تطور الإستثمارات المحلية والأجنبية في الجزائر بأربعة فترات .

ـ المطلب الأول : ـ مرحلة الستينات : خلال هذه المرحلة ينت الجزائر قانونين بتعلقان بالإستثمار هما :

ـ الفرع الأول : ـ قانون الإستثمار الصادر في سنة 1963 : يعتبر هذا الأخير الأول خاصة بإستثمار الجزائر بعد الإستقلال موجه بالدرجة الأولى إلى رؤوس الأموال الأجنبية ، وهذا لسببين هما :

ـ 1 ـ قلة إنعدام رؤوس الأموال المحلية للدولة أو الخواص .

ـ 2 ـ قدرة رؤوس الأموال الأجنبية على خلق تنمية إقتصادية تتماشى مع طموحات الدولة حديثة العهد بالإستقلال .

ـ كانت الجزائر تسعى من خلال هذا القانون إلى إرساء قاعدة صناعية شارك فيها القطاع العام أوالخاص ، ومن أجل تكوين جيد للعمال والإطارات الجزائرية كأهداف أولية للتنمية ، ومن أجل تحقيق هذه المساعي قامت الدولة بمنح مجموعة من المنظمات للمستثمرين الأجانب وأخرى خاصة بالمؤسسات المنشأة عن طريق إتفاقية، ويمكن حصر هذه الضمانات فيما يلي : .

---

1 ـ أنظرالمصدر جريدة المجاهد المؤرخة في 1994/12/19 مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم الإقتصادية سيدي بلعباس جيلالي اليابس .

1 ـ حرية الإستثمار للشخص الطبيعي أو المعنوي الأجنبي (المادة 03) .
2 ـ حرية الإقامة والتنقل بالنسبة للمستخدمين ومسيري هذه المؤسسات(المادة14).
3 ـ ضمان ضد نزع الملكية (المادة 6 9 .
4 ـ المساواة أمام القانون وبالأخص المساواة الجبائية (المادة5) .
5 ـ إلا أن هذه المساعي لم تصل إلى المبتغى نظرا ل :
1 ـ تشكيك المستثمرين في مصداقية هذا القانون .
2 ـ تعارض هذا القانون مع الواقع .
3 ـ إهمال الملفات المودعة لدى اللجنة الوطنية للإستثمارات .

الفرع الثاني : ـ قانون الإستثمار : الصادر في سنة 1966 :

ـ بعد فشل قانون 1963 ، بادرت الجزائر إلى إصدار قانون أخر سنة 1966 ، كان يختلف جذريا على سابقه جاء الثاني ليوضح دور رأس المال في إطار التنمية الإقتصادية ، والضمانات الخاصة به وهذا من خلال المبادئ التي أتى بها ، وهي :

ـ تدخل الدولة بمفردها في القطاعات الحيوية وذلك بمساهمة رأس المال الخاص للشركات المتعددة الجنسيات (المادة 2) .
ـ يمكن لرأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي أن يستثمر في القطاعات الأخرى.

---

1 ـ أنظرالمصدر جريدة المجاهد المؤرخة في 1994/12/19 مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم الإقتصادية سيدي بلعباس جيلالي اليابس .

وعلى كل مستثمر في الصناعة أو السياحة أن يصل على إعتماد مسبق من قبل السلطات الإدارية (المادة 05) ، أما فيما يخص الضمانات أو الإمتيازات فيمكن جمعها في النقاط التالية :

1 ـ المساواة أمام القانون ولا سيما القانون الجبائي (المادة 14) .

2 ـ حرية نقل رؤوس الأموال والأرباح الصافية (المادة 14) .

3 ـ الضمان ضد التأميم (المادة 14) .

ـ إلا أنه ومما لوحظ على هذا القانون أيضا أنه طبق على الإستثمارات الوطنية الخاصة فقط لأن أحكامه قياسية بالنسبة للمستثمرين الأجانب ولم تحدد مهمة التأميم أضف على ذلك بين المستثمرين الأجانب والدولة التي كانت تخضع للمحاكم الجزائرية (1) .

ـ المطلب الثاني : مرحلة الثمانينات :

ـ لقد شرعت الجزائر في هذه الفترة بجملة من الإصلاحات الإقتصادية كان أهمها :

الفرع الأول : قانون الإستثمار الصادر في سنة 1980 :

ـ في جوان 1980 تم تحديد الإطار العام لإعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية كما تم وضع مجموعة من التوجيهات الخاصة بهيكلة إجمالية ومعمقة للمؤسسات وهي كالتالي :

1 ـ 1 : بتبسيط وتعيين دقيق لمحام كل مؤسسة .

1 – 2 : مسؤولية جماعية بين المسيرين والعمال حول الأهداف المسطرة .

---

1 ـ أنظرالمصدر جريدة المجاهد المؤرخة في 1994/12/19 مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم الإقتصادية سيدي بلعباس جيلالي اليابس .

1 – 3 : التوزيع الحسن للكفاءات

ـ الفرع الثاني : قانون الإستثمارات الصادر سنة 1982 : في سنة 1982 تبنت الجزائر قانون بتأسيس شركة مختلطة الإقتصاد حيث فضلت الدولة الإستثمار عن طريق هذه الشركات مع رفض الإستثمار المباشر ، تأكد هذا عندما رفضت مشروع الحكومة مرتين من طرف النواب في سنة 1982 ، وسنة 1986 ، ومن أمثلة هذا القانون المادة 04 من القانون 82 – 13 التي نصت على تأسيس الشركات المختلطة الإقتصادية التي تخضع لبروتوكول بين الوزارة الوصية الأجنبية والشركات ذات الطابع الإقتصادي حيث لم يحفز هذا القانون الخاص ونص على أن تكون الشراكة فقط بين الوزارة المؤسسة المستثمرة (1).

الفرع الثالث : ـ قانون الإستثمار الصادر سنة 1988 :

ـ بالرغم مما ذكر إلا أن الجزائر لم تشرع في إصلاحات جادة وفعالة إلا في سنة1988 ، وقد مس هذا الإصلاح القطاع العام ، القطاع المالي والقطاع المصرفي كما شرعت الحكومة في وضع الإطار القانوني لتشجيع وتنمية القطاع الخاص حيث تم بموجبه ما يلي:

ـ الإعفاء من الحق على التحويل بمقابل لكل من المشتريات العقارية الضرورية لنشاطها .

---

1 ـ أنظرالمصدر جريدة المجاهد المؤرخة في 1994/12/19 مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم الإقتصادية سيدي بلعباس جيلالي اليابس .

أهمية الاستثمار الأجنبي وانعكاساته ودوره في دعم المشاريع الصغيرة

ـ الإعفاء من الضريبة العقارية لمدة 05 سنوات إعتبارا من تاريخ الشراء .
ـ الإعفاء من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية التي تستثمر من جديد .
ـ وأمام أزمة السيولة من العملات التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة كنتيجة للمديونية ما زالت تثقل كاهل الجهاز الإقتصادي ، فقد إتخذنا مبادرة تعديل قانون 86-04 من أجل تشجيع الشركات البترولية في الدخول بقوة في الإقتصاد الوطني من أجل رفع الإنتاج البترولي والحصول على مداخيل إضافية في شكل حقوق الدخول (1) .
ـ المطلب الثالث ـ مرحلة التسعينات والألفية الجديدة ودور (APSI - CALPI-ANDI) في ترقية وتطوير المشاريع الإستثمارية :
ـ في بداية التسعينات أبرمت الجزائر إتفاقية مغاربية حول الإستثمار وإتفاقيات ثنائية مع عدد من الدول مما أدى بها إلى خلق قانون جديد للإستثمار ومن أهم القوانين التي صدرت في هذه المرحلة ما يلي :
ـ الفرع الأول ـ قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض :
ـ بالرغم من أن هذا القانون يتعلق بالنقد والقرض في شكله العام إلا أنه في مضمونه نصوص متعلقة بالإستثمار حيث جاء فيه ما يلي .
ـ تعريفات واضحة تميز بين الأشخاص الطبيعين والمعنويين المقيمين وغير المقيمين في الجزائر .
ـ تحديد المحور الرئيسي للنشاط الإقتصادي شرط تحقيق أكبر من 60 % من رقم الأعمال أو مداخيل الأشخاص الطبيعين .

---

1 ـ أنظرالمصدر جريدة المجاهد المؤرخة في 1994/12/19 مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم الإقتصادية سيدي بلعباس جيلالي اليابس .

ـ جاء في المادة 183 من قانون 90 – 10 على أنه يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الإقتصادية المخصصة للدولة أو المؤسسات المتفرغة بموجب نص قانوني مع مراعاة حاجات الإقتصاد الوطني ، ومن أهداف هذا القانون :

1 ـ إحداث وترقية الشغل .

2 ـ تحسين مستوى الإطارات والمستخدمين الجزائريين .

3 ـ إحداث توازن في سوق الصرف .

4 ـ جلب تكنولوجيا حديثة .

5 ـ حرية تحويل رؤوس الأموال والناتج المداخيل وهذا بعد موافقة البنك الوطني .

6 ـ السهر على تنفيذ جميع الضمانات الواردة في الإتفاقيات التي أبرمتها الجزائر.

ـ هذا القانون لم ينص بصراحة على منح إمتيازات للمستثمرين ما عدا تلك المتعلقة بالتحويل إذا بقيت الإمتيازات المنصوص عليها في القانون 82-86 الخاصة بالشركة مختلطة الإقتصاد والإستثمار سارية المفعول إلى غاية 1993 .

الفرع الثاني : ـ قانون الإستثمار الصادر سنة 1993 : ـ إن المرسوم التشريعي 93-04 هو نتيجة إقتصاد لمرحلة ضمن 30 سنة ، أراد المشرع من خلالها أن يساير الإصلاحات الإقتصادية ، ويهدف القانون إلى تحرير الإقتصاد الوطني بإرساء قواعد إقتصاد السوق، ولذلك فتحت الجزائر الباب على مصراعيه لرأس المال الخاص والوطني والأجنبي يتعلق هذا المرسوم بالقطاع المالي المصرفي وأهم ما جاء فيه ما يلي :

---

1 ـ أنظر المصدر السابق ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 47 .
الصادر بتاريخ 03 جمادى الثانية 1422 الموافق ل 22 أوت 2001 .
من مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس علوم تجارية لجامعة تيارت .

أهمية الاستثمار الأجنبي وانعكاساته ودوره في دعم المشاريع الصغيرة

ـ حماية الإستثمار من الوسطاء عمليات البورصة من خلال إحداث صندوق ضمان ونظام للتأمين الإجباري .
ـ مراجعة مصدر رؤوس الأموال المستثمرة في البورصة .
ـ إجبارية مراجعة الطابع النظامي لرؤوس الأموال المستثمرة .
ـ الفرع الثالث : ـ قانون ترقية الإستثمارات 93-12 :
ـ يعتبر هذا القانون إنطلاقة جديدة في سياسة الجزائر إتجاه الإستثمارات الخاصة لقد جاء المرسوم التشريعي 93-12 حيث أراد المشرع من وضعه هو ترقية مالإستثمار وجلب رأس المال الخاص الوطني والأجنبي من أجل تقويم القطاعات الإقتصادية مع الأخذ بعين الإعتبار الأولويات التي حددتها الدولة ، وهذا عن طريق إنتاج سياسة التحفيز التي تعتمد على منح الإمتيازات والضمانات كما كانت تهدف الدولة من وراء هذا القانون إلى تحرير الإقتصاد الجزائري (1) .
ـ دور APSI و APSI في ترقية المشاريع الإستثمارية :
ـ تأسست APSI بموجب المادة السابعة من المرسوم التشريعي رقم 12 -93 بتاريخ 1993/10/10 وبناء على المرسوم التنفيذي 94- 319 المؤرخ في 1994/10/17 تعتبر هذه الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بشخصية معنوية والإستقلال المالي ، وهي تحت وصاية رئيس الحكومة وبعد ذلك تبعتها اللجنة المساعدة لتمركز وترقية الإستثمارات CLAPI في صيف 1994 على مستوى كل ولاية ، وجاءت هذه اللجنة المساعدة لتشجيع المستثمرين والمقاولين لأجل إنجاز مشاريع إستثمارية جديدة .

---

1 ـ أنظر المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 47 الموافق ل 03 جمادى الثانية المؤرخة في 22 أوت 2001 .
2 ـ أنظر المصدر السابق ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 47 .
الصادر بتاريخ 03 جمادى الثانية 1422 الموافق ل 22 أوت 2001 .
من مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس علوم تجارية لجامعة تيارت .

والتي تعود بالفائدة على الإقتصاد الوطني حسب تقرير الحكومة فإن أكثر من 2194 مشروع إستثمارية تم قوبلها ، وسمحت هذه المشاريع بخلق 50 ـألف منصب شغل سنة 1994 ، وخلال سنة 95 تاريخ إنشاء الوكالتين فإن أكثر من 650 ملف تم قبولها بقيمة 60 مليار دينار جزائري ما يقابل 1,4 مليار دولار وسجلت كذلك في السنوات الأخيرة حوالي 78 مشروع إستثماري في مجال الشراكة بقيمة 28,9 مليار دينار جزائري وأفادت الوكالة أن الدعم بالعملة الصعبة المنتظرة من هذه المشاريع يبلغ 1,9 مليار دينار جزائري ، وتفسر هذه التغطية الضعيفة بالدعم العيني للشركاء الأجانب لا سيما في التجهيزات وفي سنة 1994 ، تم تسجيل نحو 61 مشروع بقيمة 09 مليار دينار جزائري.

ـ وفي سنة 1995 سجلت الوكالة 19,8 مليار دينار جزائري ، أما في سنة 1996، فقد وصل مبلغ المشاريع إلى 178 مليار دينار جزائري ، أما سنة 1997 ، فقد بلغت 400 مليار دج ، هذا ما بين الشارع الكبير لتطوير عدد المشاريع مما يؤدي بوجود مناخ مناسب وتسهيلات للمستثمرين (1) .

ـ إن نسبة الإستثمار من طرف المستثمرين فقد لوحظت حركة سريعة في هذا الميدان إبتداءا من الثلاثي الرابع لسنة 1995 ، وأخيرا تسارع في الثلاثي الثالث والثاني لسنة 1997 قدرت حصيلة الوكالة ب 1017 مشروع إستثماري ، وهي تتمثل في 5/1 المشاريع المصرح بها منذ نهاية 1993 ، كما أنه من خلال 09 أشهر الأخيرة من سنة 1997 تم التقدير 2718 للمشرع لدى وكالة APSI، ويمثل تقريبا 1/2 المشاريع المطروحة .

ـ قانون تطوير الإستثمار 01 – 03 المؤرخ في جمادى الأولى عام 1422 الموافق ل 20أوت 2001 . تم تحديد النظام الجديد الذي يطبق على الإستثمارات الوطنية المنجزة في إطار منح الإمتياز أو الرخصة .

---

1 ـ أنظر المصدر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد السابق 47 .
الموافق ل 03 جمادى الثانية 1422 المؤرخة في 22 أوت 2001 .
من مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس علوم تجارية لجامعة تيارت .

ـ وإن مفهوم الإستثمار المتحدث عنه في هذا الأمر يقصد به :
ـ إقتناء أجور تندرج في إطار إستحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة .
ـ المساهمة في رأس المال للمؤسسة في شكل مساهمات نقدية .
ـ إستعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية .
ـ إضافة إلى هذا وجدت خلال هذا القانون مزايا وضمانات ممنوحة للمستثمرين في المواد(05)و(09) و (10) و (11) ، ومن أهمها الإعفاءات بمختلفها الضريبية والجمركية،ونصت المواد 14 – 15 – 16 – 17 على أهم الضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب والوطنيين مع العلم أن الأشخاص الطبيعيين والمعنونيين الأجنبيين يعاملون كما يعامل الأشخاص المحليين في مجال الحقوق والواجبات مع مراعاة أحكام إتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دورلهم الأصلية .
ـ وإن أهم الأجهزة التي ظهرت من خلال الأمر والقانون هي كالتالي :
1 ـ المجلس الوطني للإستثمار : يرأسه رئيس الحكومة ويكلف المجلس على الخصوص بما يلي :
ـ يقترح إستراتيجية تطوير الإستثمار وأولوياتها ، ويقترح أيضا تدابير تحفيزية للإستثمار ومسايرة للتطورات الملحوظة .
ـ إستحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الإستثمار 01) .

---

1 ـ أنظر المصدر السابق ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 47 .
الصادر بتاريخ 03 جمادى الثانية 1422 الموافق ل 22 أوت 2001 .
من مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس علوم تجارية لجامعة تيارت .

2 ـ الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI: هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي ، وتتولى هذه الوكالة في ميدان الإستثمارات بالإتصال على الإدارات والهيئات المعنية على الخصوص وتقوم بالمهام التالية :

ـ ضمان ترقية الإستثمارات وتطويرها ومتابعتها .

ـ إستقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم .

ـ تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات ، وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد المركزي .

ـ منح المزايا المرتبطة بالإستثمار المحلي والأجنبي .

3 ـ الشباك الوحيد : ينشأ هذا الشباك ضمن الوكالة يضم الإدارات والهيئات المعنية بالإستثمار ، ويؤهل الشباك الوحيد قانون لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الإستثمارات كما يسهر على تنفيذ جميع إجراءاتى التبسيط والتخفيف المقررة .

أنظر المصدر السابق ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 47 .
الصادر بتاريخ 03 جمادى الثانية 1422 الموافق ل 22 أوت 2001 .
من مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس علوم تجارية لجامعة تيارت .

من مجموع المشاريع الإستثمارية هناك 222 مليار دينار في قطاع الصناعة ثم 110 مليار دينار لقطاع النقل 57 مليار دينار للبناء والسياحة بقيمة 14 مليار دينار (1) .

ـ توقع المختصون حسب مشاريع الإستثمار لعام 2003 ، إنشاء 115 ألف منصب عمل (2) .

---

1 ـ المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 47 الموافق ل 03 جمادى الثانية المؤرخة في 22 أوت 2001 .
2 ـ المصدر جريدة الخبر عدد 4089 / 18 ماي 2004 .
من مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس علوم تجارية بجامعة تيارت .

أهمية الاستثمار الأجنبي وانعكاساته ودوره في دعم المشاريع الصغيرة

المبحث الثاني فرص الإستثمار الأجنبي في الجزائر

عام 2000 تطورة مهمة في مختلف المجالات الإقتصادية وسجل الإقتصادي الوطني معدل نمو جيد من الناتج المحلي الإجمالي وزيادة ملحوظة في فائض الحساب الجاري وإنخفاض في حجم الديون الخارجية ومعدل التضخيم كما سجل الإقتصاد الوطني إستقرار في سعر الصرف وقد قدر الناتج المحلي الخاص خلال 2000 بحوالي 4050.4 مليار دينار مقابل 3203.6 مليار دينار لعام 1999 محقق بذلك معدل قدره 26 % وقدر معدل النمو الحقيق للناتج المحلي الإجمالي بحوالي 3.6 % مقابل 2.3 لعام 1999 وعلى المستوى القطاعي سجل قطاع الزراعة بمفهومه الشامل زيادة نسبتها 39,6 % خلال عام 2000 عما كان عليه عام 1999 كما شهد قطاع الصناعة الإستخراجية تطور ملحوظ خلال 2000 إذ سجل زيادة نسبتها 85 % عما كان عليه عام 1999 والصناعات التحويلية 8,8 % فيما يتراجع قطاع التشييد إذ سجل إنخفاض نسبة 21 % بلغت الإيرادات العامة خلال 2000 بحوالي 1124,9 مليار دينار مقابل 250.9 مليار دينار عام 1999 بزيادة نسبتها 18,3 % منها بحوالي 720 مليار دينار وحوالي 404.9 مليار دينار (28%) إيرادات عادية وبلغ عجز الميزانية هذا العام حوالي 53,2 مليار دينار ما نسبته 0,3 % عام 1999 وفيما يتعلق بالأشخاص شهد عام 2000 إعلان عن السماح للمستثمرين المحليين والأجانب ببناء وإمتلاك محطاة الكهرباء ومزاولة الخدمات الكهربائية .

- من خلال ما سبق يمكن القول أن الجزائر تملك مؤهلات ضخمة في مجال الإستثمار في القطاعات الغير نفطية ناهيك عن القطاع النفطي إلا أن السياسات الإقتصادية وتسيير هذه المواد لم يكن كافيا للوصول إلى إطار إقتصادي فعال مما جعل الجزائر تتخبط في مشاكل كان من الممكن تجاوزها وهذا ما أدى بها إلى فتح المجال أمام الإستثمار الأجنبي بشكل تدريجي وذلك بإعتباره الطريق إلى التنمية .

وتعتبر الجزائر منطقة جلب طبيعية للإستثمار الأجنبي المباشر لأنها تملك مزايا طبيعية وإستراتيجية فهي موقع إستراتيجي أو بوابة إفريقيا تقدر مساحتها 238174 كلم2 وكذلك شريط ساحلي يقدر ب 1800 كلم وأهم مؤهلات الدولة الجزائرية في المجال الطبيعي البشري والإقتصادي .

أهمية الاستثمار الأجنبي وانعكاساته ودوره في دعم المشاريع الصغيرة

ـ المطلب الأول : قطاع المحروقات والقطاع المصرفي :

الفرع الأول : قطاع المحروقات : (1)

من خلال الدراسات الجغرافية نجد مدى إتساع الرقعة التي تشمل عليها الجزائر تشكل نسبة 41% من مساحة المغرب العربي ويبلغ طول الشريط الساحلي للمغرب حوالي 6550 كلم أي 28 % من سواحل الوطن الغربي بأكمله ويمكن إعتبار الجزائر بوابة إفريقيا أو واجهة البحر الأبيض المتوسط من ناحية الجنوب وتتميز من الشمال والغرب بواجهتان بحريتان هامتان هما البحرالأبيض المتوسط بمعنى القدرة على ربط العلاقات مع جنوب أوربا والمحيط الأطلسي وهذا ما جعلها قريبة من القارات وموقعها العرض الواسع والطولي الذي يجعلها غنية سواء من ناحية الموارد الطبيعية أو التركيبات البشرية ويسهل التجارة الخارجية والداخلية ويمنح فرص أو إمكانيات إنتاج مصادر الطاقة المتجددة التي يعتمد عليها فيما بعد مثل الطاقة الشمسية .

تتميز الجزائر بوفرة الموارد الطبيعية المتنوعة الطاقوية كانت أو منجمية وهذا ما يجعلهم محل إستقطاب إستثمارات شركات متعددة الجنسيات وخاصة أنهم قريبون جدا من الدول الأوروبية التي تستهلك كمية كبيرة من النفط الغاز ولهذا وجد مشروع مد خط الأنابيب الذي يربط الجزائر بأوروبا من خلال البحر الأبيض المتوسط خاصة أن هذه الدول تحتوي على مناطق لم تكتشف بعد وحتى وإن إكتشفت لم يشملها التنقيب التكنولوجي لذا نجد 05 % من الإحتياطات العالمية موجودة في الجزائر ، تونس ، المغرب فالجزائر يقدر إحتياطها من الحديد الخام ب 01 مليار طن وتنتج حالي 2/1 من مجموع إنتاج الدول النامية تملك حوالي 4000 مليار م 3 من الغاز فهي تمثل المرتبة الرابعة في العالم وبإمكانها أن تلبي حاجياتها وحاجيات من الإحتياط العالمي للغاز .

ـ يعتبر هذا القطاع العمود الفقري لإقتصاد الجزائر حيث أن أي تغيير في أسعاره قد يؤثر بالسلب أو بالإيجاب على الإقتصاد الوطني في سنة 1986 إنخفاض سعر البترول فأثر على الإقتصاد الجزائري وأصبح غارق في مشاكل متنوعة المديونية ، البطالة ، التضخم ، والمحروقات قطاع إستراتيجي مهم حيث يسمح بتمويل النظام الإشتراكي من مجانية العلاج والسكن والتعليم .

---

1 ـ مختاري مليكز : الشراكة ودورها في جلب الإستثمارات الأجنبية مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم الإقتصادية جامعة مصطفى أسطمبولي ص 60 -61 .

بالإضافة إلى الموارد الطبيعية الخاصة التي تم إكتشافها مؤخرا بفضل الأبحاث الإستكشافية التي قامت بها سوناطراك بالتعاون مع الشركاء الأجانب حيث أظهرت أن 36 حقلا للغاز والبترول بهذه المنطقة بإمكانها أن توفر ما يقرب عن 06 ملايين برميل من البترول و71 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي .

وفي هذا الإطار أي (الأبحاث الإستكشافية) فإن قانون 14 – 86 المتعلق بالمحروقات قام بمنح إعفاءات ضريبية متعلقة بتجهيزات التنقيب والتخفيضات الخاصة بضرائب الإنتاج وبهذا يمنح لشركة سوناطراك من إكتساب المزيد من التكنولوجيا الحديثة في مجال التنقيب بلغ عدد الشركات في ديسمبر 1997 ، 40 شركة أجنبية منها 10 شركات تعمل في حوض أغدامس حيث تعود ب 80 % من عائدات الشركة والإنتاج إلى سوناطراك من بين هذه الشركات شركة أجيب الإيطالية وأناداركو الإيطالية الأمريكية وبسريتش بتروليوم .

حيث حققت شركة أناداركو إستكشاف سنة 1997 للنفط في الصحراء وقامت هذه الشركة بإستثمار أكثر 450 مليون دولار سنة 1997 وفي سنة 1998 أستثمرت 275 مليون دولار .

وفي الأفاق يتوقع إرتفاع الإنتاج البترولي من 87 مليون برميل سنة 2000 إلى 1997 مليون برميل سنة 2010 (1) .

الفرع الثاني : القطاع المصرفي :

واصلت الحكومة سياستها في التحرير التدريجي لسعر صرف الدينار وفي مجالات محددة مثل شراء السلع وتكاليف العلاج والدراسة في الخارج بلغ متوسط سعر صرف الدينار خلال عام 2000 حوالي 75,29 دينار للدولار مقابل 66,64 دينار للدولار الواحد عام 1999 م إجمالي الناتج المحلي العربي تقريبا ويشكل الناتج المحلي للجزائر ما نسبته 43% من الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي ويمكن ملاحظة ما يلي: تصدر الجزائر 41 % من صادرات دول المغرب العربي وتبلغ وارداتها إلى 73,71 مليار دولار أي ما نسبته 22 % من إستيرادات المغرب العربي لسنة 2003 .

---

1 - أنظر مختاري مليكة مرجع سابق ص 61 – 63 .

وبما أن هذا القطاع يمثل جزء منهما للمستمثر الأجنبي لذلك ينبغي النظر وبجدية في القطاع المصرفي خلال سنة 1998 تطورت الوضعية النقدية للبلاد وأهمية الجهود التي يجب بذلها في هذا المجال والإقتراحات التي يمكن تقديمها لضمان خدمات بنكية وتمويل أكثر فعالية لجلب الإستثمار الأجنبي (1) .

- تطوير هيئات خاصة مثل صناديق توظيف الأموال .
- عصرية نظام الدفع مما يحقق سهولته .
- إيجاد سوق مالية قادرة على إستقطاب المستثمرين الأجانب .

وقد عملت الجزائر على إعادة تنظيم أجهزة العمل المصرفي عن طريق الإصلاح والرقابة وقامت خلال 1996 - 1997 بالترخيص بفتح مكاتب لدخول 16 شركة مصرفية يبلغ رأس مالها 150 مليون دولار تمثل حصة الإستثمار الأجنبي المباشر 60% توزيع بنسبة 65 % من مستثمرين عرب و 26 % من أوربا و 09 % مستثمرين من و . م . أ .

- كما بلغ متوسط سعر الصرف الدينار مقابل الفرنك الفرنسي خلال عام 2000 بحوالي 10,59 دينار للفرنك الفرنسي مقابل 10,65 للفرنك الفرنسي عام 1999 .

إن الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف وفي هذا الصدد نجد أن CUCHNAN أوضح في دراسة قام بها سنة 1985 وهي تخص محددات تواجد الشركات متعددة الجنسيات وأنها تنجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في العملة أو عندما تتوقع تضخما في الدول المضيفة كما أوضح أن الشركات التابعة تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف من أجل تحديد التدفقات الإستثمارية وهذا راجع إلى تقلبات أسعار الصرف التي تؤدي إلى تغييرات سريعة في الرسم النسبية للعوائد الإستثمارية في الدول المضيفة .

كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف يكون لها تأثير سلبي على المناخ الإستثماري إذ أن مثل هذه التقلبات تجعل من العسير عمل دراسات بالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن للإستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو التصدير أن يتأثر نتيجة للتغييرات النسبية في معدل الصرف (2) .

---

1 - أنظر : أبو قحف عبد السلام - الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية شباب الجامعة - الإسكندرية 2003 ص :

2 - أنظر صلاح الدين حسن السيسي - الشركات متعددة الجنسيات - عالم المكتبة القاهرة 2004 ص : .

المطلب الثاني : قطاع المناجم والموارد البشرية

الفرع الأول : قطاع المناجم (1) .

إن الإنتاج في مناجم الجزائر هو الحديد والفوسفات والزنك والذهب والماس وخلال السنوات الأخيرة خصصت الدولة حوالي مليار دولار للتنقيب الجيولوجي حيث أن في ديسمبر 1991 قامت بالسماح للشركات الأجنبية بإستغلال الحقول المنجمية وإعادة التنقيب وفي سنة 1996 حظي القطاع المناجم ب 40 مشروعا بتكلفة إجمالية تقدر ب 1618 م د ج .

الفرع الثاني : الموارد البشرية :

بلغ عدد سكان الجزائر حوالي 78 % من سكان المغرب العربي ، إن إرتفاع السكان أو النمو الديمغرافي راجع لكل ما هو إيجابي الذي تقوم به أي دولة إتجاه مواطنيها.

إن الجزائر لها نسبة تعداد السكان لا بأس بها غالبيته هؤلاء السكان هم الشباب ما بين 15 إلى 35 سنة أي أن الجزائر دولة غنية لها قاعدة بشرية بمعنى طاقة خاصة باليد العاملة .

بالإضافة إلى أن الجزائر تسخر طاقاتها من أجل تحسين المستوى المعيشي والصحي للسكان والنهوض بالقطاع التعليمي للتطور التكنولوجي السريع .

وبطبيعة الحال فإن الإمكانيات البشرية تعتبر أثر ومؤثر بحيث أنها تؤثر على الإنتاج أي علاقة السكان بالإنتاج المحلي الإجمالي وأن وجود يد عاملة مؤهلة يعتبر من أهم المزايا لذلك تقوم الدولة بمجهودات معتبرة على مستويات النظام التربوي .

---

1 ـ أنظر : أبو قحف عبد السلام مرجع سابق ص

المطلب الثالث : قطاع الهياكل القاعدية وقوة السوق :

الفرع الأول : قطاع الهياكل القاعدية : (1)

تملك الجزائر هياكل قاعدية عظمى بإعتبارها تطل على البحر الأبيض المتوسط وتتمثل في قطاع النقل البحري الذي يعتمد على الموانئ الموزعة عبر السواحل الجزائرية وضم 13 ميناء تجاري و 09 موانئ متعددة الخدمات و 04 موانئ بترولية كما أنها تحتوي على العديد من المطارات التي تضم النقل الجوي .

ويوجد في الجزائر العديد من المناطق الحرة يبلغ عددها 66 منطقة حرة لإحتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يبلغ عددها 337 مؤسسة تزاول فيها أهم الصناعات الغذائية التقليدية صناعة الأدوية والتجهيزات الطبية .

الفرع الثاني : قوة السوق :

إن السوق تمثل مؤشرا أساسيا بالنسبة للمستثمرين الأجانب عند رغبتهم في الدخول إلى السوق الجزائرية ويمكن قياس صعوبات السوق الجزائرية من خلال جانبين أساسيين هما : القدرة الشرائية والبورصة المالية إذ أن السوق الجزائرية تمتلك قدرات كبيرة وتتوج فرض عديدة وهي سوق عرفت تحولات إلا أن هناك سلبيات ما زالت عالقة وذلك راجع إلى أن المحيط الإقتصادي يعاني من مشاكل عديدة بعيدة عن المعايير الدولية علما بأن الجزائر بحاجة إلى إستثمارات أجنبية لتحسين الإنتاجية .

- حتى تكون مردودية فعالة عند المستثمرين الأجانب ينبغي أولا مراعاة السوق التي تصرف فيها منتوجات وتعتمد دراسة المستثمرين الأجانب على مدى الإقبال على الأسواق الجزائرية وذلك من خلال :

1 - التشجيعات والتحفيزات الجبائية .

2 - التوقع الجغرافي للأسواق .

3 - سهولة وقرب الإتصال أي وجود شبكة النقل والمواصلا ت .

---

1 - أنظر : أبو قحف عبد السلام مرجع سابق ص

أهمية الاستثمار الأجنبي وانعكاساته ودوره في دعم المشاريع الصغيرة

الفصل الثالث : إنعكاسات الإستثمار الأجنبي على التنمية الإقتصادية ودوره في دعم المشاريع الصغيرة :

يعتبر الإستثمار الأجنبي ظاهرة إقتصادية حديثة نسبية خاصة في الدول النامية إذا لم يكن مرغوب فيه بإعتبار مجال حيوي يرتبط بصفة مباشرة بالملكية لكن النظرة العدائية للإستثمار تغيرت بعد وقوع الدول النامية في أزمات إقتصادية وقد تأثرت الجزائر بهذه التحولات إلا أن ذلك كان متأخرا حيث أنها لم تثق في الإستثمار الأجنبي إلا في بداية التسعينات خاصة بعد إنهيار أسعار البترول فقامت الجزائر بوضع قانونين من أجل تشجيع الإستثمار وجلبه للسوق الوطنية .

بعد التذبذب الذي عرفته الجزائر في مجال الإستثمار الأجنبي والتحفظات التشريعية عليه إنفتحت الجزائر على المستثمر الأجنبي وبذلك تكون قد تجاوزت مرحلة العدائية والتخوف منه وأرست أسس جديدة خاصة بالإستثمار من خلال نظام تشريعي جديد .

هذه المرحلة تميزت بإصدار قانون رقم 90 – 10 المتعلق بالنقد والقرض الذي لم يكن في الحقيقة قانون إستثمار ولكنه نظم حركة رؤوس الأموال - إن من حق المستثمر الأجنبي أن يطمئن إلى المناخ السياسي والقانوني في الدولة التي ينوي إستثمار أمواله فيها فمهما توافر للمستثمر التسهيلات الأساسية في البلد المضيف لإستثماره ومهما كانت الإعفاءات الضريبية وغيرها من الإمتيازات فهو يظل مترددا من الإستثمار فيه ما دام شبح الخوف من المخاطر الغير تجارية ما زال قائما .

- تسعى الجزائر من خلال تشريعها الداخلي ومن خلال الإتفاقيات الدولية سواء منها المتعددة الأطراف أو الثنائية الأطراف إلى الحرص على تشجيع الإستثمارات الأجنبية وحمايتها كما تهدف في مجملها إلى ضمان الإستثمار ورفع المخاوف المتعلقة بالمخاطر الغير تجارية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي على إقليم الدولة وحماية الإستثمار الأجنبي تتطلب الحماية الموضوعية للإستثمار من غير التجارية بالدرجة الأولى .

أهمية الاستثمار الأجنبي وانعكاساته ودوره في دعم المشاريع الصغيرة

ـ المبحث الأول : أثار الإستثمار الأجنبي :

ـ المطلب الأول : الأثار السلبية للإستثمار الأجنبي : (1)

1 ـ إرتفاع درجة المخاطرة والمتعلقة بالظروف السياسية .

2 ـ أخطار تقلب سعر الصرف .

3 ـ إنسياب رؤوس الأموال نحو الخارج .

4 ـ الأزدواج الضريبي .

5 ـ ظهورالممارسات الغير أخلاقية كالرشوة ، والعمولات والدعوات .

6 ـ خلق الطبقية الإجتماعية في الدولة المضيفة .

7 ـ خلق مشكلة إعتماد الدول المضيفة على الدولة الأم أو على الشركات متعددة الجنسيات (أي فقد الإستقلالية وذلك بسبب نقل التقنيات التكنولوجيا المتقدمة عن طريق تلك الشركات .

8 ـ أصبحت الإستثمارات الأجنبية أداة حديثة لنهب ثروات وزيادة التبعية للدولة صناعية المتقدمة .

ـ مخاطر الإستثمار :

عندما يقوم المستثمر بعملية الإستثمار فهو في الواقع يستعمل درجة من المخاطرة مقابل توقعه الحصول على عائد معقول لذلك تعتبر المخاطرة عنصرا هاما يجب أخذه بعين الإعتبار عند إتخاذ أي قرار إستثماري والمخاطرة في الإستثمار ترتبط بإحتمال وقوع الخسائر فكلما زاد إحتمال وقوع الخسارة كلما كان الإستثمار أكثر خطورة .

وبهذا يمكن تعريف المخاطرة بأنها إحتمال فشل المستثمر في تخفيف العائد المرجع أو المتوقع على الإستثمار والعائد على الإستثمار هو بمثابة (العائد الذي) المقابل الذي يتوقع المستثمر الحصول عليه في المستقبل مقابل الأموال التي يدفعها من أجل حيازة أداة الإستثمار أو بمعنى أخر يمثل العائد على الإستثمار المكافأة التي يمنى المستثمر نفسه بالحصول عليها مقابل تحليه عن منفق أو إشباع حاضر على أمل الحصول على منفق أو إشباع في المستقبل .

---

1 ـ أنظر قايد زينب ـ لنوار صورية ـ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس ـ فرع علوم تجارية (مالية) جامعة الجيلالي اليابس ـ سيدي بلعباس 2005 .

المطلب الثاني : الأثار الإيجابية للإستثمار الأجنبي (1) :

1 ـ تعدد الوسائل والأدوات المتاحة أمام المستثمر هذا ما فتح له مجال الإختيار .

2 ـ توفر مختصين في الجانب المالي والإقتصادي .

3 ـ توفر قنوات إتصال متطورة تسمح للمستثمر بالإطاحة بكل ظروف الإستثمار .

4 ـ وجود أسواق منتظمة ومتخصصة في كل نوع من أنواع الإستثمار .

5 ـ فتح أسواق جديدة للتصدير وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية .

6 ـ تنمية المهارات المحلية (إسترداد المهارات والخبرات الفنية من الخارج).

7 ـ زيادة من المتحصلات من النقد الأجنبي .

8 ـ زيادة حاصلات الدولة من الضرائب على الأرباح وإرتفاع وتحسين الإنتاجية.

9 ـ تحسين ميزان المدفوعات وتحسين الموقف الإقتصادي من الدول المضيفة.

10 ـ تحسين القدرة (الشرائية) التنافسية للشركات الوطنية وذلك عن طريق إدخال تحسينات على طرق الإنتاج والإدارة .

11 ـ تحسين نوعية السلع والخدمات وإنشاء علاقة التعاون والتنسيق بين العديد من الإستثمارات المحلية والأجنبية .

12 ـ إنخفاض نسبي في معدل البطالة .

من خلال إستقراءنا لنص قانون الإستثمار الجديد المتمثل في الأمر 01-03 المؤرخ في 2001/07/02 نجد أنه منح عدة مزايا للإستثمار وذلك في مواده من 09 – 13 بعد أن أخضعها إلى مجموع من الشروط منها ما هو متعلق بطبيعة النشاط الممارس التي حصرها المشرع في مجموع النشاطات الإقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الإستثمارات التي تنجز في إطار الإمتياز أو الرخصة أو كانت متعلقة بإستخدام نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة وأيضا إذا كان الإستثمار يشمل المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية أو إذا كان يهدف الإستثمار إلى إعادة النشاط في إطار خوصصة جزئية أو كلية وهكذا يستفيد من الإمتيازات الذين يقومون بإنشاء مؤسسات جديدة أو يقومون بتوسيع قدرات مؤسسة مستمرة قديمة في مؤسسات عمومية معروضة للخوصصة الكلية أو الجزئية.

---

1 ـ عليوش قربوع كمال ـ قانون الإستثمارات في الجزائر ـ ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 ص :

أهمية الاستثمار الأجنبي وانعكاساته ودوره في دعم المشاريع الصغيرة

لقد ميز المشرع الجزائري في قانون الإستثمار الجديد بين نوعين من الإمتيازات الممنوحة للمستثمر الأجنبي منها ما هو متعلق بالنظام العام ومنها ما هو متعلق بالنظام الخاص .

وتتم الإستفادة من هذه المزايا عند إنجاز الإستثمار ولم يحدد القانون الجديد مدة الإستفادة من هذه المزايا بخلاف المرسوم التشريعي رقم 93 – 12 السابق والذي حددها بثلاث سنوات .

ولقد نصت المادة 09 من الأمر 01 - 03 على أن تتم الإستفادة من مزايا النظام العام زيادة على الحوافز والإعفاءات الضريبية الممنوحة بمقتضى القانون العام المنصوص عليها في قانون الضرائب المباشرة والرسوم وكذا في القوانين المالية ويمكن ذكر بعض من هذه الإعفاءات :

1 ـ الإعفاءات الضريبية على الدخل الإجمالي لمدة 03 سنوات للنشاطات ذات الأولوية في المخططات الإنمائية وترتفع مدة الإعفاء إلى خمس سنوات من تاريخ دخولها حيز النشاط عندما تمارس النشاطات في مناطق مطلوب ترقيتها .

ـ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث سنوات بالنسبة للنشاطات المعلن عن أولويتها إبتداءا من تاريخ دخولها حيز النشاط وترتفع مدة الإعفاء إلى خمس سنوات إذا تمت في مناطق تتطلب تنمية خاصة .

كما يكون للأرباح أثناء سنة الإنجاز للإستثمارات العقارية وغير العقارية الحق في نسبة منخفضة من الضريبة المفروضة على أرباح الشركات (حسب المادة 01) من المرسوم التنفيذي رقم 92- 270 المؤرخ في 1992/06/06 الذي يحدد قائمة الإستثمارات العقارية وغير العقارية الحق في نسبة الضريبة المنخفضة على الأرباح المعاد إشهارها.

كما نصت المادة 83 من قانون المالية سنة 1998 على أنه يمكن للدولة في إطار عمليات الإستثمار منح إمتيازات جبائية للمؤسسات التي تحقق مداخيل بالعملة الصعبة في شكل رؤوس أموال نقدية أو عينية وتمنح الإمتيازات بناء على إتفاقية تبرم بين الدولة والمستثمر المصادق عليها بموجب مرسوم تنفيذي .

ـ الإعفاء من الرسوم الجمركية للسلع المستوردة والتي تمثل حصص عينية في رأس مال الإستثمارات (01) .

---

1 ـ أنظر : عليوش قربوع كمال ـ المرجع السابق ص :

الإستفادة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لعمليات الأشغال العقارية والخدمات المتعلقة بالمواصلات السلكية واللاسلكية وبالمياه والغاز والكهرباء .

ومن جهة أخرى تستفيد الإستثمارات من إعفاء النظام العام المنصوص عليها في قانون الإستثمار والتي تتمثل في :

ـ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة للسلع والخدمات التي تدخل في إنجاز الإستثمار .

ـ تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار .

ـ الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض العقارات في إطار الإستثمارات المعنية.

ـ المطلب الثالث : أثار الإستثمار الأجنبي على إقتصاديات الدول المضيفة :

ـ الفرع الأول : أثاره على التقدم التكنولوجي : (01)

يمكن تعريف التكنولوجيا بصفة عامة ومختصرة بأنها فن وعلم أصول الصناعة وذلك بما تحتويه وتتطلب منه دراسات وبحوث ومهارات وخبرات لازمة للتطبيق في مجال أو مجموعة مجالات إنتاجية معينة وهي بمثابة ركن أساسي من أركان حضارة الإنسان في مجتمع معين وهناك من التكنولوجيا ما هو فطري أو وراثي ومنها ما هو مكتسب عن طريق التعليم أو التقليد أو البحث وهناك شق مادي منها وشق معنوي أو ما يعرف بالتكنولوجيا الثقافية وتجدر الإشارة إلى أن التنمية الإقتصادية في الدول النامية تتوقف إلى حد كبير على درجة تقدمها التكنولوجيا وتعتبر عائق للتنمية الإقتصادية في الدول النامية .

هنا ويجدر بنا الحديث عن الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في التحديث والتكنولوجيا للدول النامية في مجالات القوة العاملة وبحوث التنمية إلا أن هذه الدول تدفع مقابل وتتحمل تكلفة نقل التكنولوجيا عن طريق الإستثمارات الأجنبية وتتوقف درجة نجاح الدول النامية في تحقيق أهداف التنمية التكنولوجية المحلية على تقدمه من تسهيلات للشركات متعددة الجنسيات وكذا من تعاونها معها وأشكال الإستثمار المسموح بها لهذه الشركات وأساليب تنظيمها وإدارتها إلا أن إستخدام التكنولوجيا من الخارج يجعل الدول المضيفة في حالة تبعية تكنولوجية للدول المتقدمة .

---

1 ـ عبد المجيد قري ـ المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2005 ص 11 .

وأن أي سياسة إستثمارية تستهدف إستعمال الشركات الأجنبية عموما أو تقليص الذي يمكن أن تلعبه مثل هذه الشركات فيما يتعلق بالتنمية الإقتصادية والتكنولوجية قد تأثر سلبا على جوانب المعرفة ومجالات البحث في الدول المستقبلة .

الفرع الثاني : الأثر على الإدارة والتنمية الإدارية :

لا شك في أن الإدارة لها دور رئيسي في تنمية العامل الإقتصادي القومي (لا شك فيه) مع تحديد مركزها التنافسي سواء على المستوى القومي أو الدولي أما فيما يخص الدول النامية فإنها تعاني من قلة الإطارات المتخصصة مع باقي المشكلات وعدم توافر عناصر الإنتاج من حيث الكم والجودة لذا فإنها تزداد طلبات الدول النامية على الخدمات ومساعدة الشركات متعددة الجنسيات لسد جوانب القصور في المهارات والكوادر الإدارية المتخصصة في مختلف المستويات التنظيمية والأنشطة الوظائفية في المنظمات العامة (1) .

وقد ساهمت الشركات متعددة الجنسيات في عدة أدوار تكمن في :

- تقديم برنامج للتدريب والتنمية الإدارية في الداخل وفي الدول الأم .
- تقديم وإدخال أساليب إدارية حديثة ومتطورة .
- إستفادة الشركات الوظيفية من نظيرتها الأجنبية بالأساليب الإدارية الحديثة من خلال التقليد والمحاكاة.
- إثارة حماس الشركات الوطنية في تنمية المهارات الإدارية حتى تستطيع الوقوف أمام منافسة الشركات متعددة الجنسيات .

إلا أنه لا يمكن تجاهل بعض الخطر الذي يحيط بالشركات الوطنية والتنمية الإدارية بوجه عام في الدول المضيفة فقد يتم هروب الإطارات من الشركات الوطنية نحو الشركات متعددة الجنسيات وهذا بسبب الأجور والحوافز المقدمة من طرف هذه الأخيرة لذا فالأولى أن يتم المساواة بين العاملين في الشركات الوطنية والشركات الأجنبية (2) .

---

1 - عبد المجيد قري - مرجع سابق ص :

2 - عبد السلام أبو قحف - إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي مرجع سابق ص :

الفرع الثالث : الأثر على العمالة : (1) :

إن الدول النامية تسعى جاهدة إلى القضاء على مشكلة البطالة أو الحد منها لبلوغ الهدف وقد فتحت هذا الباب أمام الإستثمارات الأجنبية على أمل خلق فرص جديدة ومتزايدة للعمل ومع ذلك كل ما يرتبط بهذه الفرص من مكاسب ويمكن التطرق إلى الأثار المترتبة على دخول الشركات متعددة الجنسيات على العمالة بالإفتراضات والإعتبارات التالية :

- إن وجود مثل هذه الشركات سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل رئيسية أمامية وخلفية تبين أوجه النشاط الإقتصادي المختلفة في الدول ومن خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتديم الخدمات والمساعدات اللازمة لشركات التصديروالوفرة في الواردات وأثر أسعار التحويل .

- وعموما فإن دراسة أثر الإستثمارات الأجنبية يستلزم حساب وتحديد ما يلي :

أ - التدفقات الداخلية : كلما زادت نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع زاد حجم المتفق من النقد الأجنبي .

- مقدار وافر من النقد الأجنبي الناجم عن الوفرة في الواردات من السلع والخدمات المختلفة وكذلك نتيجة للتصدير أو القادم في شكل مساهمات من الحكومات الأم بالإضافة إلى التدفق الداخلي عن طريق القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من الخارج .

ب - التدفقات الخارجية :

مقدار التدفقات الخارجية من النقد الأجنبي لإستيراد مواد الخام ومواد أولية أو مستلزمات الإنتاج ومقدار الأجور والمرتبات والحوافز الخاصة بالعاملين الأجانب محمول للخارج بالإضافة إلى الأرباح المحمولة للخارج .

- إن توسيع الشركات متعددة الجنسيات في أنشطتها سواء على المستوى الأقصى أو الرأي مع الإنتشار الجغرافي في هذه الأنشطة سوف يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق أو المحافظات النائية المتخلفة إقتصاديا داخل الدولة .

- إن نجاح الحكومة المضيفة في إختيار النوع التكنولوجي المناسب سوف يؤثر إلى حد كبير على عدد فرص العمل الجديد ومدى تنوعها .

---

1 - أنظر : قايد زينب - لنوار صورية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس فرع علوم تجارية تخصص مالية جامعة سيدي بلعباس 2005.

الفرع الرابع : الأثر على التجارة وميزان المدفوعات : (1)

عند الحكم على أثر الإستثمارات الأجنبية المباشرة على التجارة وميزان المدفوعات فإن هذا يستلزم إجراء تحليل ودراسة شاملة لكل المتغيرات التي تؤثر عليها ضمن الخطأ مثلا أن يقوم الباحث أو القائم بعملية التحليل بالنظر إلى التدفقات من رأس المال الأجنبي فقط أو الأجور التي تدفعها الشركات المتعددة الجنسيات للعاملين من الوطنيين فقط ومقارنة ذلك بحجم رأسمال أو الأرباح المحولة للخارج في عام معين .

وتأتي بعد هذا بعض المتغيرات التي تؤثر على التجارة وميزان المدفوعات ويجب دراستها وتحليلها .

1 ـ مدى مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في دعم وإنشاء مركز وإنشاء البحوث العلمية والتنمية البشرية والفنية بالإضافة إلى شكل الإستثمار الأجنبي المسموح به أي هل يتصف بكثافة رأسمال أو كثافة العمال .

ـ عدد العاملين الوطنيين في المراكز الوظيفية أو التنظيمية المختلفة مقارنة بنظائرهم من الأجانب .

ـ مقدرا الأرباح التي أعيد إستثمارها سنويا ومعدلات النمو للتدفقات الداخلية أو الخارجية وإتجاهاتها السنوية ودرجة فعالية ومدى تواجد المناطق الحرة وشروط الشركات الأجنبية وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل .

إن الشركات المتعددة الجنسيات سوف تقوم بدفع الضرائب على الأرباح المحققة وهذا يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة بما يساعد على التوسيع في إنشاء مشروعات إستثمارية جديدة ومن ثم سيترتب على هذا خلق فرص جديدة للعمل .

ـ إن وجود مثل هذه الشركات قد يؤدي إلى إختفاء بعض أنواع المهارات التقليدية نتيجة لما تستخدمه من تكنولوجيا متقدمة وهذا يؤدي إلى عدم ثبات العمالة الموسمية .

ـ نتيجة لإرتفاع الأجور والمكافآت التي تقدمها هذه الشركات فإن من المحتمل جدا أن تهرب العمالة والإطارات الفنية والإدارية المتميزة للعمل بالمشروعات الأجنبية .

ـ إن إنشاء المشروعات الموجهة للتصدير والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة سوف يؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة .

---

1 ـ أنظر : حلوش الحاج محمد ـ الإستثمار الأجنبي في الجزائر مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس فرع علوم تجارية تخصص مالية جامعة سيدي بلعباس 2005 .

أهمية الاستثمار الأجنبي وانعكاساته ودوره في دعم المشاريع الصغيرة

المبحث الثاني : دور الإستثمار في دعم المشاريع الصغيرة .

المطلب الأول : رؤوس الأموال الأجنبية المساهمة في الشركات والمؤسسات الفردية .

مقدمة :

نتيجة للتصحيحات الهيكلية إتبعت الجزائر تشريعات إقتصادية جديدة (نتيجة) هي صدور قانون الإستثمارات في أكتوبر 1993 والذي يمنح إمتيازات للمستثمر الأجنبي جمركية وقانونية وتبسط الإجراءات وتوسيع مجال الإستثمارات في عدة نشاطات وتجدر الإشارة هنا أن الإجراءات الجمركية تشكل إحدى نقاط الإختلافات الأساسية في المفاوضات الجارية حول إتفاق الشراكة الجزائرية الأوربي إذا تسعى الجزائر للحفاظ على أكبر قدر ممكن من الحوافز الجمركية التي منح لها (حرية الإنتاج) حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية (حاليا الشركاء الأوروبيون) .

إن المرحلة الجديدة تستدعي إنتقال من تسوية التوازنات الكبرى إلى إحداث حركة إنتاجية ضمن إيجاد صادرات خارج المحروقات وبذلك أمضت الجزائر على عدة إتفاقية ثنائية :

1 - و م أ مرسوم موقع 1990/06/22 متعلق بتشجيع الإستثمارات

2 - مرسوم موقع في الجزائر 1990/07/23 متعلق بتشجيع ضمان الإستثمارات من دول المغرب العربي .

3 - الإتحاد الإقتصادي البلجيكي الكسمبورغي - مرسوم موقع بالجزائر يوم 1991/04/24 للإستثمارات (متعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للإستثمار) .

4 - إيطاليا - مرسوم موقع بالجزائر يوم 1991/01/18 متعلق بالترقية والحماية المتبادلة للإستثمارات .

5 - فرنسا : مرسوم موقع بالجزائر يوم 1993/04/13 متعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للإستثمارات .

6 - رومانيا - مرسوم موقع بالجزائر جوان 1994 متعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للإستثمارات .

7 - إسبانيا : مرسوم موقع بالجزائر يوم 1994/12/23 متعلق بالترقية والحماية المتبادلة للإستثمارات .

أهمية الاستثمار الأجنبي وانعكاساته ودوره في دعم المشاريع الصغيرة

الفرع الأول : حجم الإستثمار الأجنبي في الجزائر : (1)

إن عملية التطور المقدمة من طرف وكالة APSS ومتابعة الإستثمار منذ نهاية سنة 1993 إلى أكتوبر 1995 قدرت ب 71 مشروعا إستثماريا ذو كلفة تقدر ب 30 مليار دج وطاقة تشغيل حوالي 1000 منصب تشغيل إن أوربا تحتل المركز الأول من حيث الشراكة ب 52 % من المشاريع لكنها بعيدة عن الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل المرتبة الأولى من حيث تكاليف المشاريع حيث تمثل 63 % من التكاليف الكلية للمشاريع .

أما فيما يخص تقييم المشاريع جغرافيا فنجد أن :

42 % من تكاليف الإستثمار توزع على الجزائر ، بومرداس ، البليدة ، تيبازة ، 4.82 % من تكاليف الإستثمار لوهران 6.7 % لبجاية 0.8 % لورقلة ، 6.42 % للجلفة 4.61 % لتيارت ، 3.95 % تلمسان ، 3.02 % لتبسة ، 1.9 % لسطيف ، 1.15 % لجيجل ، 1.1 % لغليزان .

وفي سنة 196 صرحت ب 127 مشروعا وهذه الأنواع من المشاريع الإستثمارية تعطي الأولوية للقطاع الصناعي .

ـ المشاريع عن طريق الشراكة في نهاية جوان 1997 هي 159 عدد المشاريع 21955 مناصب شغل 57939 الكلفة .

1 ـ الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI)

بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 الموافق ل 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب .

2 ـ مهام الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار : وهي تتولى المهام التالية :

ـ ترقية الإستثمارات وتطويرها ومتابعتها .

ـ إستقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين ومساعديهم .

ـ تسهيل القيام بإجراءات تأسيسية للمؤسسات وتجسيد مشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة الأمريكية .

ـ تسيير المزايا المرتبطة بالإستثمار .

ـ تسيير صندوق دعم الإستثمار وتطويره .

ـ التأكيد من إحترام الإلتزامات التي تعهد المستثمرون خلال مدة الإعفاء في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للإستثمار .

---

1 ـ أنظر : عليوش قربوع كمال (قانون الإستثمارات في الجزائر) ديوان المطبوعات الجامعية ـ الجزائر 2005 .

أهمية الاستثمار الأجنبي وانعكاساته ودوره في دعم المشاريع الصغيرة

3 ـ المصادر والأجهزة :

ـ المجلس الوطني للإستثمار : جهاز إستراتيجي لدعم وتطوير الإستثمار .

ـ الشبابيك الوحيدة الأمريكية على مستوى الوطني تشمل الإيرادات والهيئات العمومية المعنية .

ـ الهياكل التقنية المختصة لدعم ومتابعة إنجاز المشاريع .

ـ شبكات المعلوماتية الوطنية والدولية .

ـ صندوق لدعم الإستثمار .

ـ حافظة عقارية للمستثمر .

ـ مساهمة خبراء ومختصين وطنيين وأجانب .

ـ بلاد ذو إمكانيات كبيرة للنمو .

الترقية :

ـ تنظيم مؤتمرات ولقاءات مهنية وأيام دراسية وإعلامية .

ـ مصالح مختصة بالتوثيق وقاعدة معلوماتية .

ـ نشر دلائل ومنشورات وكتيبات متعلقة بغرض الإستثمار حسب المناطق والتخصصات .

دراسة البحث والتطوير :

ـ المشاركة في تحديد المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدول .

ـ ترقية المناطق وإنشاء أرضية للمشاريع .

ـ المراقبة التكنولوجية والإقتصادية القانونية .

ـ البحث وإستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية .

ـ كيفية الإستفادة من تشجيعات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار :

ـ للإستفادة من التشجيعات والضمانات المنصوص عليها في القوانين الخاصة بالإستثمارات يكفي التصريح بإستثمارهم حسب الإستثمارات الممنوحة من طرف الشبابيك الوحيدة اللامركزية للوكالة .

ـ الشباك الوحيد اللامركزي :

ـ الإنشاء : إنشاء الشباك الوحيد اللامركزي على مستوى كل ولاية يشمل المستثمرين المحليين للوكالة والهيئات والإدارة المعنية للإستثمار .

ـ الخدمات : ينشأ الشباك الوحيد اللامركزي من أجل تأمين سهولة العمليات الإستثمارية وهو المخاطب الوحيد للمستثمرين .

المحتوى : ممثلين الهيئات والإدارات (1) .

---

1 ـ أنظر لعشب محفوظ ـ سلسلة القانون الإقتصادي ـ ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ط 1997 .

أهمية الاستثمار الأجنبي وانعكاساته ودوره في دعم المشاريع الصغيرة

الفرع الثاني : التعاون الأورو متوسطي بعد مؤتمر برشلونة : (1)

تجسد التعاون الأورو جزائري في مؤتمر برشلونة الذي إنعقد يومي 27 – 28 سبتمبر 1995 وقد جمع كل أعضاء الإتحاد الأروبي والدول الإحدى عشر المطلة على الحوض المتوسطي .

هذا المؤتمر أكد على ضرورة إقامة حوار في الميادين السياسية والأمنية والمالية والثقافية والإنسانية وهذا فتح المجال لعقد سلسلة من الإجتماعات الخاصة بتلك المنظمة من طرف إتحاد أوربا الغربية التي عقدت في باريس في يومي 13 – 14 جوان 1996 وسمحت للإتحاد الأوربي بتأسيس شبكة سميت (أوزو مسيكو (تهتم بالقضايا الأمنية والسياسية على الصعيد الأورو متوسطي وفي نفس الإطار وضعت شبكة خاصة بدراسة التعاون السياسي والأمني والمعاهدات الخاصة بها والموضوعة طبقا للقانون الدولي الخاصة بحقوق الإنسان وقد تم ذلك الإجتماع التأسيسي في جوان 1966 بالبرتغال وتنظر الجزائر إلى هذه الإجتماعات بأنه وسيلة للإتصال بالإتحاد الأوربي وطريقة إرساء علاقاته مع بلدان الضفة الشمالية للحوض المتوسطي ضمانا للتطور والأمن .

1 ـ البعد الإقتصادي للعلاقات الأورو متوسطية :

يعتبر الإتحاد الأوربي المتعامل مع الجزائر إقتصاديات وقد إقتصر التعاون الأورو جزائري على مقايضة البترول والغاز الطبيعي مقابل المواد الغذائية والوسائل التجهيزية كما تجلت جوانب التعاون الإقتصادي الأورو جزائري في المديونية حيث عرفت ديون الجزائر إرتفاعا محسوسا فمن 22.906 مليار دولار عام 1995 لتنخفض عام 1997 إلى 31.2 مليار دولار وهذا راجع للتحكم في سياسة المديونية فقد إرتفع إحتياطي الصرف خلال عام 1998 فبلغ 10 مليار دولار كما أن الإكتشافات البترولية والغازية أصبحت جد مهمة بالنسبة للجزائر لتمكينها من تفادي إعادة جدولة ديون أخرى للديون الخارجية أما بالنسبة للإستثمار الخارجي لبلادنا فيبقى ضعيفا وسيط ذلك لأسباب نذكر منها :

1 ـ البيروقراطية

2 ـ القوانين الغير مشجعة للإستثمار

3 ـ ضعف القطاع الخاص .

4 ـ إنقسام الأسواق المهمة .

لقد تأكد في الجزائر من أهمية الإستثمار الوطني الخاص والأجنبي في

---

1 ـ أنظر مجلة العالم الدبلوماسي نوفمبر 2004/04/22 . ص :

أهمية الاستثمار الأجنبي وانعكاساته ودوره في دعم المشاريع الصغيرة

تحسين القدرات الإنتاجية وفي رفع ميزانيات المدفوعات كما أن الإستقرار السياسي والأمن يبقى شرطا لا مفر منه .

وبعد مؤتمر برشلونة سجلت عدة زيارات من طرف متعاملين أجانب منهم الفرنسيون ، الأحمان ، الإسبان ، الإيطاليون نتج عنها عقد الإتفاقيات في قطاعات الصناعة ، المحروقات والصيدلة وقد بلغ عدد المشاريع الأجنبية إلى غاية جوان 1997 ب 151 مشروعا حسب الترتيب التالي :

1 ـ مشاريع الإتحاد الأوروبي في المرتبة الأولى ب 109 مشروع .

2 ـ البلدان العربية في المرتبة الثانية ب 21 مشروعا .

3 ـ أسيا أمريكا اللاتنية التي تتقاسم 20 مشروعا .

ويبقى أكبر مصدر للإستثمار بالجزائر في قطاع المحروقات حيث عقدت الجزائر عام 1996 عدة صفقات مع المتعاملين الأجانب منهم " أجيب " الإيطالية " دريسبول " الإسبانية " بترشي بتروليوم " البريطانية ومن بين 24 عقدا مبرما للقيام بأبحاث 07 فقط أعطت نتائجها ويبقى الإستثمار الأوروبي في الجزائر ضعيفا مقابل ما تحتويه من قدرات إقتصادية وما تملكه من فرص كبيرة للإستثمار .

ـ يمكن القول أن العلاقات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وإن طبيعتها في وقت مضى بعض السياسات والتأثر إلا أن ذلك لم يمنع حقيقة وجود رهانات حقيقية لكل الطرفين فبالنسبة للإتحاد الأوروبي تبقى الجزائر أكبر سوق إفريقي وفي العالم الغربي أيضا وبالنسبة للجزائر يبقى الإتحاد الأوروبي الشريك المتعامل الهام (1) .

2 ـ دور الشراكة الأورو متوسطية في الإستثمار :

يشمل مشروع الشراكة الأورو متوسطية في البيان الصادر عن مؤتمر برشلونة المنعقد في نهاية نوفمبر عام 1995 ثلاث مجالات :

1 ـ المتعلقة بالسياسة والأمن .

2 ـ الإقتصاد والمالي .

3 ـ النواحي الإجتماعية والثقافية .

وما يهمنا هنا هو المجال الثاني أي الإقتصاد والمال يتضمن الشراكة الإقتصادية والمالية :

أ ـ إقامة التدريجي الحرة للسلع المصنعة .

ب ـ دعم الإقتصاد الحر وتطويره .

ج ـ تصحيح البنية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وتصميمها وتجديدها مع إعطاء الأولوية لدعم وتنمية القطاع الخاص .

---

1 ـ أنظر مجلة العالم الدبلوماسي مرجع سابق ص

أهمية الاستثمار الأجنبي وانعكاساته ودوره في دعم المشاريع الصغيرة

د ـ إزالة الحواجز التي تعترض الإستثمار بما فيها الإستثمار داخل القطاع المصرفي.
و ـ التعاون لتحقيق ضغط الهجرة كما في ذلك وضع برامج محلية للتدريب المهني وإيجاد فرص عمل محلية وضرورة تحقيق تعاون في ما يتعلق بالهجرة الغير شرعية .
بعد هذا العرض الموجز لمضمون الشراكة في حقل الإقتصاد والمال سنتناوله بالتحليل الذي سيقتصر على علاقة الإتحاد في هذا المجال بالبلدان العربية المعنية ويجدر التأكد بداية أن مشروع الشراكة يعكس تفاوتا هائلا في علاقات القوة بين الإتحاد من جهة والبلدان العربية من جهة أخرى فالإتحاد تفاوض ويتفاوض ككتلة قوية جدا إقتصاديا وسياسيا وعسكريا بينما تفاوض وتتفاوض الدول العربية الضعيفة أصلا بصورة منفردة فضلا عن ذلك حتى ولو تفاوضت البلدان العربية المتوسطية ككتلة واحدة وهذا لم يحدث ولن يحدث فإن التفاوت الكبير في علاقات القوة سيبقى قائما وسينجم عنه عدم تكافؤ كبير جدا في المنافسة في الحقل الإقتصادي .
ـ إصدار المنطقة التجارية الحرة على الإستثمار الجزائري .
ـ إن إصدار الإتحاد الأوروبي على المنطقة التجارية الحرة في السلع المصنعة يكون مكتملا بحلول عام 2010 التي تعكس مصلحة الإتحاد والتخفيض على إقامة منطقة لهذا تشمل السلع ومنتوجات صناعية لإستخراجها كالنفط مثلا والتي قد تكون أقل ضررا على المنظور العربي المتوسطي .
الفرع الثالث : إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي : (1) .
بتوقيع الجزائر على إتفاق الشراكة بين الإتحاد الأوروبي بتاريخ 2001/12/19 تكون الجزائر والإتحاد الأوروبي قد دخلا عهدا جديدا في علاقاتهما هذا الإتفاق الذي توج سلسلة من المفاوضات العسيرة والتي إستغرقت 07 سنوات و 17 جولة وتتخللها صعوبات كبيرة وعراقيل متنوعة إستطاع الطرفان تجاوزها بعد تكثيف اللقاءات بينهما وكذا إصرار الطرف الجزائري على ضرورة أن يتفاهم الأوروبيون خلفيات البنود التي كانت محور الخلاف .

---

1 ـ أنظر مجلة العلاقات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي 1998 ص : .

أهمية الاستثمار الأجنبي وانعكاساته ودوره في دعم المشاريع الصغيرة

لم يكن المتوصل إلى هذا الإتفاق التاريخي بالأمر الهين بالنظر إلى المسائل الشائكية التي شكلها إختلاف وجهة النظر خصوصا ما تعلق منها بالعدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص حيث أصرت الجزائر في مفاوضاتها على ضرورة أن تكون مسألة محاربة الإرهاب أحد العوامل الأساسية لضمان الأمن والإستقرار المتوسطية وبالتالي تأسيس هذا الإتفاق على أسس صلبة ودعائم متينة .

ومن الواضح أن المناخ بعد أحداث 11 ديسمبر 2001 التي مست الو م أ في رموز قوتها الإقتصادية والعسكرية وقد أكد الأوربيون وأثبتو مما لا يدع مجالات للشلك في صخر ما كانت تدعو إليه الجزائر طيلة العشرية الأخيرة يتوقع بتوقيع هذا الإتفاق فإنه وحسب مختصين إذا تم تحديد إستراتيجية لتحقيق مزايا ومنافع على عدة أصعدة حيث سيسمح بجلب الإستثمار خاصة الأوروبي في إطار منظم وفق إحتياجات الجزائر كما سيسمح بتشجيع الإنتاج الوطني ونقل تكنولوجيا إلى مختلف المؤسسات وسيخلق كذلك منافسة من شأنه إعطاء دفع لتحسين الإنتاج الوطني من حيث النوعية والتكيف مع متطلبات السوق الحر وأكثر من ذلك فإن أحداث المنطقة للتبادل الحر بين الجزائر والإتحاد الأوروبي تستعمل بإحداث تطور إقتصادي في شتى المجالات حتى يصبح الإقتصاد الجزائري في مستوى التطلعات .

وحسب الخبراء فإنه لا يمكن بلوغ هذه المكاسب فوريا بل تتحقق على المدى المتوسط والبعيد كما سينظر إستقطاب كبيرا للإستثمارات المباشرة لمعرفة الأوروبيون بقدرة السوق الجزائرية التي تعيش التحولات تدريجية وبالتالي سيقتصر في المرحلة الأولى تدعيم الحقوق الجمركية ستعرف إنخفاظا وبتطبيق المعاملة بالمثل الذي يلغي من الدولة الأولى بالرعايا والمزايا التفاضلية التي كانت تستفيد منه المنتجات الجزائرية دون الأوروبية من إتفاق 1976 كما يمكن تحقيق بعض المشاريع من الشراكة في قطاعات ذات أهمية وأولوية (1) .

---

1 - أنظر (مجلة العلاقات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي مرجع سابق ص

إقتصاديا : أيضا الجزائر ملزمة بإستغلال فرصة الإستفادة من المبالغ المخصصة لدعم النسيج الصناعي سواء تلك الممنوحة من طرف برنامج " ميرا " أو قروض الإئتمان البنك الأوروبي لإستثمار البرامج الخاصة بالبنود للإتفاق والتي تقدر ب 700 مليون أورو ولن يأتي ذلك إلا بالتسيير الرشيد والعقلاني لهاته المواد المالية .

ـ أهمية إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي :

إن الأهمية لا تقتصر على الجانب الإقتصادي بل تتعداه إلى مجالات أخرى وبالدرجة الأولى المجال الجيو إستراتيجي العزلة التي فرضت على الجزائر طيلة العشرية الماضية بسبب الدعم الغربي خاصة وإن دول الإتحاد الأوروبي تعهدت في هذا الإتفاق بالتعاون مع الجزائر في مكافحة الإرهاب وفي مجالات العدالة وتنقل الأشخاص وهي البنود التي ينفرد بها الإتفاق الموقع مع الجزائر بالمقارنة مع الإتفاقات الموقعة مع دول جنوب المتوسط الأخرى .

بنود مشروع الإتفاق :

يرتكز إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي على أربعة محاور رئيسية تتمثل في :

ـ الحوار السياسي ـ إنشاء منطقة تبادل حر ـ التعاون الإقتصادي والإجتماعي والثقافي والمالي .

ـ بلوغ هياكل مؤسساتي أكثر إكتمالا .

هذه المحاور التي تضمنها مشروع إتفاق الشراكة ترجمت لضمان نقاط :

1 ـ حرية تنقل السلع .

2 ـ المدفوعات ورؤوس الأموال .

3 ـ منافسة وغيرها من الإجراءات الإقتصادية .

4 ـ التعاون الإقتصادي .

5 ـ التعاون الإجتماعي والثقافي .

6 ـ حقوق التأسيس والخدمات .

7 ـ التعاون المالي .

8 ـ إجراءات مؤسساتية (1) .

---

1 ـ أنظر :مجلة العلاقات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي مرجع سابق ص :

الفرع الرابع : الإتفاقيات المبرمة بين الجزائر والدول الأجنبية :

لقد قامت الجزائر بالإمضاء على مجموع من الإتفاقيات مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الإقتصادي البلجيكي ، فرنسا ، ألمانيا ، كندا ، وأهم هذه الإتفاقيات .

إتفاق جزائري إيطالي : المتمثل في إنشاء مشروع فاتيا للسيارات أبرم هذا العقد سنة 1997 بين الجزائر وإيطاليا لكنه عرف نوع من الإهمال وعدم المتابعة وذلك بسبب الظروف التي مرت بها الجزائر في تلك الفترة وبعد هذه الفترة وبالضبط سنة 1998 أبدى الطرف الإيطالي تخوفا من عدم قدرة السوق الجزائرية على إستعاب 22 ألف سيارة المقرر إنتاجها سنويا بولاية تيارت .

ـ إتفاق جزائري ألماني في مواد التنظيف : أبرم سنة 1999 وبعد إنقضاء أكثر من سنة من المفاوضات تم توقيع عقد الشراكة مع الشركة الوطنية للمنظفات (إيناد) وشركة (هنكل الألمانية) وتم إنجازه بمنطقة عين تموشنت والرغاية وحدد مبلغ العقد ب 89,6 مليون دولار تعود نسبة 60 % لشركة هنكل وفي المقابل يرفع للطرف الجزائري 53,8 مليون دولار حيث يبلغ سعة الإنتاج من 30 – 40 طن سنويا .

ـ العلاقة الجزائرية الفرنسية : تعد هذه العلاقة بين الجزائر وفرنسا من أقدم العلاقات التي أثبتها التاريخ في مجال التبادل حيث تهدف فرنسا إلى الدخول إلى السوق الجزائرية والدليل على ذلك اليوم الدراسي على هامش الصالون الدولي الرابع للسياحة المقام بقصر المعارض في 2005/04/25 بمشاركة الجمعية الفرنسية للخبراء وعلماء السياحة والتي أكدت على نيتها في الإستثمار والشراكة في السياحة وكذلك قام وفد فرنسي من المتعاملين الإقتصاديين منطقة قرواز طولون لولاية سكيكدة وأكد هذا الوفد على إستعادة لفتح شراكة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصيد البحري وذلك بتزويد المتعاملين المحليين والشروع في بناء مرافق سياحية بسكيكدة (1).

---

1 ـ أنظر مجلة العالم الدبلوماسي (نوفمبر 2004/04/22) مرجع سابق ص

ـ إتفاق جزائري كندي لصناعة القاطرات :

تم التوقيع خلال أكتوبر 1999 على إقامة مصنع للقاطرات ديازال ، بين الشركة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI والفرع الكندي للشركة الأمريكية " جنرال موكورز " وقدرت المصالح الإقتصادية قيمة المشروع بحوالي 150 مليون دولار وأكد الطرف الكندي على أنه يضمن تكوين خاص بالإطارات الجزائرية ونقل التكنولوجيا وهو عامل مهم في هذا الموضوع .

ـ مصنع جزائري ألماني للبترو كيمياء بإسبانيا :

خلال شهر نوفمبر 1999 تم إبرام إتفاق بين شركة سوناطراك وشركة لوغوي الألمانية بإنشاء شركة مختلطة إسم بروستش تختص في إنشاء وتسويق مادة البروبيلان وتقدر قيمة المشروع ب 200 مليون دولار ويتوقع أن يحقق قيمة 30 مليون دولار سنويا.

هذا فيما يخص الإتفاقيات الثنائية أما المعاهدات الجماعية تأكيدا لحسن نيتها ورغبتها في التعامل مع المتعاملين الأجانب وافقت الجزائر للإنظمام في سنة 2001 إلى المعاهدة الجماعية للإستثمار AMI وذلك من أجل توفير مزيد من الضمانات والإمتيازات للمستثمر الأجنبي كحماية حقوق الملكية العقارية وإنظمام الجزائر إلى هذه الإتفاقية يندرج في إطار إصدار نصوص لجلب المستثمر الأجنبي (1) .

---

1 ـ أنظر (مجلة العلاقات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي) مرجع سابق ص :

3 ـ الإعتماد الأجنبي في الشركات والمؤسسات الفردية :

تعتبر هذه الشركات من أهم أشكال هذا الإستثمار والمحرك الرئيسي له لها فروع متعددة تمتد إلى عدة دول مختلفة ولكنها ترار مركزيا من مركزها الرئيسي في الوطن الأم فهي تحتل المرتبة الثالثة والأخيرة ضمن تطور الرأسمالية في الوقت الحالي وتسميها البعض (عابرات القارات) فهي المحرك الرئيسي والأساسي للعولمة وأدى بروزها إلى خلق تجديدات على هياكل كل الأسواق والقواعد المتحكمة في مختلف الأنشطة كما خطى ظهورها بمعارضة من بعض الدول المتقدمة ولكنها فرضت نفسها على مسيرة الإقتصاد العالمي ، وهي ليست متعددة الجنسيات إذ أن لها جنسية واحدة فهي جنسية وطن الأم إلا أنها كالشركات متعددة الجنسيات تعمل على نطاق عالمي في تحول الرأسمالية العالمية من الرأسمالية القومية إلى الرأسمالية ما وراء الحدود القومية .

ـ لقد تطور حجم وعدد الشركات متعددة الجنسيات خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين حيث أن عددها في أوائل السبعينات بصدد آلاف شركة وقارب عددها في أواخر التسعينات ما يزيد عن 60 ألف شركة .

ـ إن مصطلح الشركات متعددة الجنسيات جاء من مبدأ الشركات التي تعمل في أكثر من موقع في العالم وعادة ما تكون نشاطاتها متكاملة بحيث تنتج بعض الخدمات في مكان وتبعث بها إلى أماكن أخرى معينة لإستكمال تصنيفها وإن خدماتها تكمن في تحقيق أهدافها وأرباحها ومن أهم الخصائص التنافسية لهذه الشركات هو توفر رأسمال العامل إضافة إلى الخبرة الكاملة فيها لأنهم يتصفون بالخبرة والمعرفة التقنية اللازمة لتنفيذ أعمالهم .

ويمكن القول أن الدور الذي تلعبه هذه الشركات في عملية الإستثمار على المستوى الدولي أصبح هائلا على الصعيد الكمي والنوعي نظرا كما تتصف به من مميزات خاصة (1) .

---

1 ـ أنظر : صلاح الدين حسن السيسي ـ الشركات متعددة الجنسيات ـ عالم المكتبة القاهرة ط 2003 ص :

أهمية الاستثمار الأجنبي وانعكاساته ودوره في دعم المشاريع الصغيرة

إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة :

ـ لقد شهدت الجزائر تغيرات مع مطلع القرن الواحد والعشرون وتتمثل في إنفتاحها على إقتصاد السوق وينبغي القيام ببعض التعديلات على المستوى الإقتصادي لكي تساعدها في تحقيق هذه الخطوة ومن أهم مظاهر هذا الإنفتاح هو الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

ـ إن نقطة إنطلاق الإقتصاد الجزائري هو المنظمة العالمية للتجارة كانت منذ 1986 تاريخ مذكرة الإنضمام وفي إجتماع OMC المنعقد يومي 22 – 23 أبريل 1998 بجنيف تم عقد أول الجولات من المفاوضات مع الجزائر أين تم طرح تصور واضح حول مدى تطابق التجارة الخارجية للجزائر مع الإجراءات المتضمنة في الإتفاقيات التجارية ل OMC .

2 ـ الأفاق المنتظرة من إنضمامها إلى OMC :

ـ إن الجزائر قد قطعت شوطا كبيرا حينما خطت خطوة الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في أواخر سنة 2003 .

ويمكن القول بأن الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يمنح الجزائر فرصة جديدة للإندماج في الإقتصاد العالمي ـ هذا إذا قامت بمجموع الإجراءات الممنوحة لها بإعتبارها من بين الدول النامية وهذا يمكن من :

1 ـ تعزيز قدراتها على مواصلة إصلاحاتها الإقتصادية في إطار الإنتقال إلى إقتصاد السوق .

2 ـ جلب الإستثمارات الأجنبية وذلك بالسماح للمستثمرين الدخول إلى أرض الوطن.

3 ـ إعادة الإعتبار للقطاع الفلاحي وتنمية الميزة التنافسية للإقتصاد الزراعي نتيجة لزيادة الحافز الإستثماري .

4 ـ يجعل الجزائر تستفيد من المعاملة المتميزة والأكثر تفضيلا للدول النامية .

5 ـ يجعل المنافسة الأجنبية القوية تخلق ضغوطا قوية لرفع المعايير المحلية بسرعة في المجالات الأساسية والتكنولوجية (1) .

---

1 ـ أنظر طاهر موفق ـ موساوي طبيب مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس علوم قانونية وإدارية المركز الجامعي سعيدة 2005 ، ص

الفرع الثالث : مستقبل الإستثمارات الأجنبية بعد توسيع الإتحاد الأوروبي :

إتسع بيت الإتحاد الأوروبي في أول ماي إلى 25 بلد أوروبي وهو الحدث الذي وصفه بعض الملاحظين بسقوط الجدار الثاني كخطوة إستراتيجية لبناء تكتل دولي بإمكانه إسقاط هيمنة القطب الواحد الأمريكي أو على الأقل مواجهته إقتصاديا بعدما عجزت 12 دولة عن مواجهته سياسيا في حرب الخليج التي عرفت بين أعضاء الإتحاد الأوروبي بعد إنقسام بين محايد ومؤيد ومشارك في حرب بغداد .

لكن التساؤل الذي يبقى مطروحا ماذا تجني الجزائر من توسع الإتحاد إلى 25 بلد من بينه دول فقيرة ذات إقتصاد ضعيف مثل مالطا قبرص ناهيك عن دول أخرى يتخبط معظمها في أزمات إقتصادية مثل (المجر ، بولونيا) يرى بعض الملاحظين أن السلبيات التي سجلتها الجزائر من إتفاقها المبدأ مع الإتحاد الأوروبي ستتضاعف فإذا كانت المخاطر الأولى التي قدمها تقرير خبراء دوليين تعيد فقدان 60 ألف منصب شغل ناهيك عن ذلك خسائر جبائية تفوق 1.5 مليار دولار جراء تفكيك الرسوم والتعريفات الجمركية جراء هذا الإتفاق فإن إنظمام 10 دول أوروبية جديدة سيضاعف من حجم وأرقام فواتير الخسارة وترى بعض الشخصيات الحزبية أن الجزائر ستتحول بموجب هذا الإتفاق إلى سوق واسعة للسلع الأوروبية (1) .

---

1 - أنظر يومية الخبر العدد 17 - 40 يوم 2004/02/25 ، ص : .

ـ المطلب الثاني : الإتفاقيات والعقود المبرمة بين الجزائر والدول العربية :

الفرع 01 : العلاقة الجزائرية الإمارتية :

تعتبر الإمارات العربية المتحدة من أهم الدول العربية التي سارعت للتعرف على السوق الجزائرية وتوضح ذلك في شهر أفريل 2001 حيث ، عرفت الجزائر تنظيم معرض الإمارات الثاني هذا المعرض الذي حضرت فيه حوالي 70 مؤسسة تهدف لخلق شراكة في جميع المجالات .

وأيضا تم الإتفاق بين البلدين على إنشاء مجالس رجال الأعمال وهيئة مشتركة لوزارتي الصناعة في كلا البلدين وتخصيص مكاتب الدراسات هذا من شأنه تشجيع الإستثمار عامة والشراكة خاصة .

الفرع 02 : إتفاق جزائري خليجي :

لإنجاز مركز تجاري في نوفمبر 1999 تم التوصل إلى إتفاق مع مستثمر خليجي هو الشيخ فيصل بن قاسم آل ثاني صاحب شركات ومقاولات دولية في إنجاز مركز للتجارة العالمي بمنطقة الحامة وقدرت قيمة المشروع ب 600 مليون دولار بالإضافة إلى إنجاز قرية سياحية بمنطقة زرالدة وفتح بنك الريان الذي يملكه في الجزائر .

ونقلا لحوار أجرته جريدة الرياض مع وزير الطاقة والمناجم السيد : " شكيب خليل " مفاده " أن الجزائر تمضي في تطوير كافة المنشأت الحكومية فقد عمدت عدة إتفاقيات مع الإتحاد الأوروبي في مجالات عديدة ولا سيما في إنتاج الغاز والبترول وإمدادات الأنابيب الغازية وكذلك الإمدادات الكهربائية وهذا يعطي للمستثمرين فرصة للدخول إلى الأسواق الجزائرية الداخلية فقد أصدرت الحكومة قانونا جديدا ينص على السماح للمستثمرين بتوليد الكهرباء وتسويقه داخليا أو تصديره خارجيا ويصنف أن السعودية سيكون لها نصيب في مجال الإستثمار في صناعة البترو كيمياويات (1).

---

1 ـ أنظر : حلوش الحاج محمد ـ الإستثمار الأجنبي في الجزائر مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس ـ فرع علوم تجارية تخصص مالية جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس 2005. مرجع سابق ص ص 109.

ومن الأمور المشجعة أن الجزائر وقعت عقد إتفاق مع الإتحاد الأوروبي لدخول الجزائر إلى السوق الأوروبية خلال عشر سنوات القادمة وكذلك أن هذه المفاوضات حديثة للدخول كعضو في المنظمة العالمية للتجارة OMC وسوف تتوصل إليها خلال السنة الفارطة في ظل إنفتاح الإقتصاد الجزائري وقد سمحت الحكومة للإستثمار في القطاع الخاص لإتصالات اللاسلكية والنقل الجوي والبحري تتطلع لشركاء سعوديين .

وقد قامت الإمارات بمشاركة الجزائر في ميدان السياحة وتوضع ذلك في 2002/04/03 حيث تم التوقيع على مشروع إسباني جزائري سيهدف إنجاز مدينة زرالدة (مدينة سياحية) وتمويل هذا المشروع هو تمويل إسباني إماراتي (1) .

---

1 - أنظر حلوش الحاج محمد (مرجع سابق ص 110) .

خاتمة :

إن ترقية الإقتصاد الوطني كان وما يزال الشغل الشاغل لكل الحكومات حيث نجد ذلك في الإقتصاد الجزائري الذي مر منذ الإستقلال بمرحلة الإقتصاد الموجه التي دامت نهاية السبعينات وتميزت هذه المرحلة بسيطرة القطاع العام وسوء التغييير مما أدى بالسلطات إلى إعادة الهيكلة على قطاعها العمومي لتتمكن من السيطرة عليه لكن لم ينجم عن تلك العموميات نتائج إيجابية بل جعلت السلطات العمومية ترشح تلك المؤسسات أمام الخوصصة أو الإستثمار الأجنبي المباشر .

فالإستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة حديثة إتبعتها الدولة الجزائرية من أجل تحقيق الربح والرفع من رقم أعمالها وتمويل خزينة الدولة فالجزائر بصفتها من الدول التي تريد إنعاش وتنمية إقتصادها الوطني قامت بعد الإستقلال مباشرة بإصدار عدة إصلاحات قانونية محفزة لتشجيع الإستثمار الأجنبي للدخول في الجزائر وإقامة بعض هياكل البنية التحتية وإن كانت هذه الإجراءات كما لاحظنا من خلال الدراسة لم تنجح لحد الساعة في جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية بل الذي حصل هو تراجع حجم مستوى تلك الإستثمارات وذلك بفعل :

ـ المشاكل الأجنبية وكذا المشاكل المرتبطة بالمحيط الغير مشجع على الإستثمار نظرا لكون مفعول الضمانات القانونية للإستثمارات يحاول وينصرف إلى حماية المتميز أكثر مما يخلق لديه الحافز على الإستثمار فقط مثل التوسع في منح الضمانات القانونية إجراء عديم الفعالية وذلك لأن المستثمر الأجنبي لا يبحث على بلد يوفر له مجرد حماية أمواله وإنما يبحث بالدرجة الأولى عن ظروف تضمن له تحقيق المزيد من الأرباح وذلك غير ممكن للتحقيق إلا بتوفير الحد الأدنى من عناصر المناخ الإستثماري الملائم .

ـ عدم تكيف منظومة التشريعات الإقتصادية والمالية وفق للتطورات والتحولات التي يعرفها الإقتصاد الوطني خاصة في سياق إنفتاحه على العالم الخارجي، قوانين المنافسة النوعية ، الجودة ، التجارة الخارجية .

ـ تدهور وضعية أغلب المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وكذا عملها في مناخ أو محيط غير مشجع للنجاح والتي بالرغم من الإصلاحات التي مستها منذ 1988 من إعادة هيكلة وتطهير مالي الخوصصة فمضمون المبالغ المالية التي تم صرفها من قبل الدولة في عملية التطهير المالي لهذه المؤسسات بلغت 1200 مليار دج وهو ما يكفي بإنشاء قاعدة صناعية جديدة بالجزائر .

ـ تخلف النظام المصرفي في الجزائر وعدم مواكبة للتطورات التي تحدث على المستوى الدولي فهو يقام من مشاكل تعرقل سير النشاط العادي لمختلف القطاعات بإعتباره عصب الحياة الإقتصادية فهو ذو نمط بيروقراطي قائم على مركزية التسيير فضلا عن كونه قليل التنافسية والتمادي في منح الضمانات والإعفاءات والتسهيلات المختلفة وبناء

أهمية الاستثمار الأجنبي وانعكاساته ودوره في دعم المشاريع الصغيرة

على ما سبق ذكره أوجب على الجزائر وضع إستراتيجية لتأهيل الإقتصاد الوطني ككل وهيئة لمواجهة الرهانات المقبل عليها خصوصا بعد توقيع على إتفاقية الشراكة ودخولها حيز التنفيذ في المستقبل القريب بالإضافة إلى الإنظام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة ومن ثم تلاقي الأثار السلبية لهذا الإنفتاح والتي ترتكز على ثلاثة محاور رئيسية هي :

- ترقية الإستثمار الأجنبي والمحلي وكذا العمل على ترقية وتطوير الشراكة بين المؤسسات الجزائرية فيما بينها وبين تطهيراتها الأجنبية .
- تطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- تأهيل MISE ANIVEAU في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وبالخصوص مؤسسات القطاع الصناعي للإستثمارات الأجنبي في الجزائر هذا لا يعني بأن حال من الأحوال أنها كفيلة وحدها بتأهيل الإقتصاد الوطني لذا يتعين أيضا العمل على جهات أخرى هذا يؤدي إلى تقديم جملة من الإقتراحات والمتمثلة في :

- وضع الرقابة الدورية على وكالات دعم الإستثمار والطرق المتبعة في قبول أو رفض المشاريع والمصادقة عليها .
- إمكانية إنشاء وكالة تابعة لوكالة تطوير الإستثمار ومهمتها دراسة سبل تطوير المناطق والأسواق الحرة وعلى من طموحات الجزائر في 2010 التي يمكنها التماشي مع إمكانية دخول الجزائر إلى OMC .
- تحسين أداء البورصة في الجزائر ودورها في تداول أوراق مالية مما يوسع من حجم الإستثمار الأجنبي غير المباشر .
- التأمين الدولي على الإستثمار الأجنبي المباشر من حيث إنتقال رؤوس الأموال وعوائد هذا الأخير .
- توفير البيئة الإدارية الملائمة من خلال القضاء على عوائق البيروقراطية وشتى صور الفساد التي تعرقل سرعة إتمام الإجراءات الحكومية .
- الإستقرار الإقتصادي الكلي وذلك بالإتجاه نحو المزيد من الحرية الإقتصادية وزيادة دور القطاع الخاص وتشجيعه .
- تكييف منظومة التشريعات الإقتصادية والمالية وفقا لتغييرات الإقتصاد الوطني خاصة في سياق إنفتاحه على العالم الخارجي وهذا في إطار التوقيع على إتفاقية الشراكة الأورو جزائرية والإنظمام المترتب إلى OMC .

المذكرات :

1 ـ حلوش الحاج محمد ـ الإستثمار الأجنبي في الجزائر ـ مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس فرع علوم تجارية تخصص مالية ـ جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس 2005 .

2 ـ قايد زينب ـ لنوار صورية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس فرع علوم تجارية تخصص مالية جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس 2005 .

3 ـ مراح عبد القادر ـ منصور عبد القادر ـ ملاح قادة الإستثمار دراسة تطبيقية لقوانين الإستثمار في الجزائر ـ مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس الجامعية للدراسات التطبيقية في العلاقات الإقتصادية الدولية جامعة التكوين المتواصل مركز سعيدة 2000 .

الجرائد :

الجريدة الرسمية العدد 64 – الصادر ب 10 أكتوبر 1993 .

ـ جريدة الخبر ـ عدد خاص الصادر ب 10 ماي 2004 .

ـ جريدة الخبر ـ عدد 3999 ـ الصادر ب 03 فيفري 2004 .

مواقع الأنترنت :

-WWW .SARAMOBITE - COM

- WWW .ARAB 6 API ORG

- WWW .APAN – DZ - ORG

-WWW . VLUMMSANIA NET .

-WWW. CAVAR . COM

-WWW . MADAA . COM

- WWW . GOOGLE . COM

المجلات :

ـ مجلة العالم الدبلوماسي نوفمبر 2004/04/22 .

ـ مجلة العلاقات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي .

أهمية الاستثمار الأجنبي وانعكاساته ودوره في دعم المشاريع الصغيرة

قائمة المراجع :

1 ـ أبو قحف عبد السلام ـ أساسيات إدارة الأعمال الدولية ـ منشورات الحلبي الحقوقية مصر 2003 .

2 ـ أبو قحف عبد السلام ـ إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي ـ دار الجامعة الجديدة الإسكندرية 2003 .

3 ـ أبو قحف عبد السلام ـ الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية شباب الجامعة الإسكندرية 2003 .

4 ـ أحمد ماهر ـ دليل المدير في الخصخصة الدار الجامعية 2002 .

5 ـ الطاهر لطرش ـ تقنيات البنوك ـ ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ط 2 2003 .

6 ـ صلاح الدين حسن السيسي ـ إشتراكات متعددة الجنسيات ـ عالم المكتبة القاهرة 2003.

7 ـ عبد المجيد قدي ـ المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية ـ ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2005 .

8 ـ عمر صقر ـ العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة ـ الدار الجامعية الإسكندرية 2003-2002 .

9 ـ عليوش قربوع كمال ـ قانون الإستثمارات في الجزائر ـ ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1999 .

10 ـ فريد النجار إدارة الأعمال الإقتصادية والعالمية ـ مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 2005 .

11 ـ فريد النجارة الإستثمار الدولي والتنسيق الضريبي ـ مؤسسة شباب الجامعة ـ الإسكندرية 2000 .

12 ـ لعشب محفوظ ـ سلسلة القانون الإقتصادي ـ ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1997 .

13 ـ منير إبراهيم هندي ـ الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات منشأة المصارف الإسكندرية 2003 .

14 ـ محمد بلقاسم حسن بهلول سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1999 .